

ورقة عمل 29
الميزات النسبية للحم الغنم السوري

باسمة عطية
المركز الوطني للسياسات الزراعية

شباط 2007

مشروع GCP/SYR/006/ITA



تمهيد

يواجه الاقتصاد السوري تحديات تفرضها المتغيرات العالمية الجديدة (عولمة الاقتصاد ، منظمة التجارة العالمية، عولمة التكنولوجيا والاستثمار ، مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية ، منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى) . لذلك تسعى سوريا لاستيعاب هذه المتغيرات والتكيف معها بهدف الاستفادة منها والحد من آثارها السلبية عن طريق برنامج تعديل السياسات المطبقة على كافة القطاعات الاقتصادية . وبناءاً على ذلك لم تعد تقتصر سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سوريا على تطوير القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني بما يضمن نمواً زراعياً يتوازن مع ضغط النمو السكاني وندرة الموارد الطبيعية فحسب ، ولكن تزايد الاهتمام أيضاً على عملية التحرير التجاري بهدف فتح نوافذ جديدة للنمو الاقتصادي عبر زيادة التوجه للتصدير ، ومن هنا ظهر مفهوم الميزة النسبية في السياسة الزراعية السورية . إن مفهوم الميزة النسبية يعتمد بشكل أساسي على مبدأ قدرة البلد على إنتاج السلعة القادرة على المنافسة بالاعتماد على مواردها المحلية (العمالة، رأس المال والأرض) لعرضها في السوق المحلية وتصديرها إذا أمكن، أو أن تستورد السلعة وتخصص الموارد المحلية لإنتاج سلعة أخرى تتمتع بميزة نسبية.

وبناءً على ما تقدم يركز هذا البحث على دراسة الميزات النسبية الخاصة بلحم الغنم في إطار الجهود التي قام بها المركز الوطني للسياسات الزراعية بالتعاون مع مشروع GCP/SYR/ 006/ ITA والمنفذ من منظمة الأغذية والزراعة والتمويل من الحكومة الإيطالية لتنفيذ دراسة نموذجية حول الميزات النسبية لسلع زراعية مختارة (لحم الغنم، الفستق الحلبي ، البطاطا) . يعرض هذا التقرير نتائج تحليل الميزة النسبية بالنسبة للحم الغنم ، أما النتائج المتعلقة بالسلع الأخرى تم عرضها ضمن تقارير سلعية مماثلة منفصلة يمكن الحصول عليها من المركز الوطني للسياسات الزراعية والتي من خلالها تم شرح المفهوم النظري والمنهجية بالتفصيل ، وذلك من أجل توفير المعلومات الضرورية اللازمة لعملية اتخاذ القرار.

إن مزارع الأغنام في سورية تلعب دوراً هاماً في الاقتصاد السوري للاعتبارات التالية :

- توفر البروتين الحيواني للاستهلاك المحلي .
- تؤمن فرص للعمل .
- تساهم في زيادة الدخل المزرعي وخصوصاً في البادية السورية .
- تساهم بكسب العملة الأجنبية كونها سلعة تصديرية هامة.

يتضمن الفصل الأول من ورقة العمل هذه شرحاً مفصلاً لأهم السياسات والإجراءات المطبقة على هذا القطاع والمتعلقة بتحسين نظم الإنتاج والتربية والتسمين بالإضافة إلى أهم السياسات المتعلقة بصادرات ذكور الأغنام إلى الأسواق الخارجية وانعكاسات تلك السياسات على الأسواق المحلية والخارجية وكذلك عرضاً موجزاً لأهم الشروط الناظمة

لاستيراد الحيوانات والمواد الحيوانية ، كما يستعرض هذا الفصل أهمية الأغنام في الزراعة والتجارة السورية بشكل خاص وإنتاج وتجارة الأغنام في الوطن العربي والعالم بشكل عام .

ويعرض الفصل الثاني التوزيع الجغرافي للأغنام في سوريا كما ويعرض لمحة موجزة عن النظام السلعي للحم الغنم الحي بدءاً من المربي وحتى نقطة الاستهلاك النهائي لتحديد العلاقات البيئية بين المتعاملين .

يبين الفصل الثالث مصادر البيانات اللازمة لهذه الدراسة وطريقة جمعها بالإضافة إلى عرض ميزانيات السلسلة حسب كل متعامل مع الأخذ بعين الاعتبار التمييز بين المواد القابلة للتجارة والموارد المحلية .

وخصص الفصلان الرابع والخامس لاستعراض مصفوفة تحليل السياسات وتحليل النتائج بناء على مؤشرات المصفوفة بهدف تقييم كفاءة أداء هذا القطاع من أجل تقديم مقترحات تساعد صانعي القرار على تبني سياسات لتطوير هذا القطاع بشكل خاص والقطاع الزراعي بشكل عام .

الفهرس

v	تعريف ومصطلحات
1	الفصل الأول – خلفية وأهمية البحث
1	1-1 السياسات المطبقة
5	2-1 أهمية الأغنام في الزراعة السورية
6	1-2-1 الإنتاج المحلي السنوي واستخداماته لغرض التسمين
8	2-2-1 تجارة الأغنام في سورية
10	3-2-1 تجارة الأغنام الحية في الوطن العربي
12	4-2-1 تجارة الأغنام الحية في العالم
14	5-2-1 الأسواق الرئيسية لواردات لحم الغنم
15	3- الهدف من التقرير
17	الفصل الثاني – وصف النظام السلعي
17	1-2 التوزيع الجغرافي للأغنام في سوريا
17	2-2 واقع تسمين الأغنام في سوريا
17	3-2 السلسلة السلعية للتسمين للمركز لأغنام العواس
19	4.2 آلية العمل لتصدير ذكور أغنام العواس
21	الفصل الثالث – خصائص المتعاملين
21	3-1 مصادر المعلومات
21	3-2 نظم التسمين
22	3-3 ميزانية المربي
22	1-3-3 التكلفة الثابتة
23	2-3-3 بنية القطيع بالاعتماد على المؤشرات الفنية
23	3-3-3 العمالة المباشرة
24	4-3-3 المدخلات الوسيطة
25	4-3 ميزانية المسمن
27	5-3 ميزانية المصدر
29	الفصل الرابع – الميزات النسبية للنظم الممثلة
29	1-4 مصفوفة تحليل السياسات
30	2-4 بيئة الاقتصاد الكلي
30	3-4 أسعار المساواة (السعر المكافئ)
31	4-4 مصفوفة تحليل السياسات لحوم الغنم
33	5-4 أهم مؤشرات مصفوفة تحليل السياسات
34	6-4 نقاط التحول والتوازن
37	الفصل الخامس – النتائج والتوصيات
37	النتائج
37	التوصيات:
37	التوصيات الخاصة بآلية التصدير:
40	المراجع

الملخص التنفيذي

يواجه الاقتصاد السوري تحديات تفرضها المتغيرات العالمية الجديدة (عولمة الاقتصاد ، منظمة التجارة العالمية، عولمة التكنولوجيا والاستثمار ، مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية ، منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى) . لذلك تسعى سوريا لاستيعاب هذه المتغيرات والتكيف معها بهدف الاستفادة منها والحد من آثارها السلبية عن طريق برنامج تعديل السياسات المطبقة على كافة القطاعات الاقتصادية . وبناءاً على ذلك لم تعد تقتصر سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سوريا على تطوير القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني بما يضمن نمواً زراعياً يتوازن مع ضغط النمو السكاني وندرة الموارد الطبيعية فحسب ، ولكن تزايد الاهتمام أيضاً على عملية التحرير التجاري بهدف فتح مجالات جديدة للنمو الاقتصادي عبر زيادة التوجه للتصدير، ومن هنا ظهر مفهوم الميزة النسبية في السياسة الزراعية السورية .

إن مفهوم الميزة النسبية يعتمد بشكل أساسي على مبدأ قدرة البلد على إنتاج السلعة القادرة على المنافسة بالاعتماد على مواردها المحلية (العمالة، رأس المال والأرض) لعرضها في السوق المحلية وتصديرها إذا أمكن، أو أن تستورد السلعة وتخصص الموارد المحلية لإنتاج سلعة أخرى تتمتع بميزة نسبية.

تشتهر سوريا بعرق أغنام العواس الذي تتركز تربيته في البادية السورية . ويشكل لحم الغنم المصدر الأول للحوم الحمراء المخصصة للاستهلاك المحلي ويساهم بنسبة (75 %) من إجمالي اللحوم الحمراء . وبهذا يحتل تسمين الأغنام أهمية كبيرة في تأمين اللحوم للاستهلاك المحلي وللتصدير حيث بلغت نسبة صادرات الأغنام من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية حوالي (16%) في عام 2005 . وبناءاً عليه فهناك حاجة لدراسة الميزة النسبية للحوم الأغنام .

جمعت البيانات الأولية والثانوية اللازمة لهذا البحث من خلال المسح الحقلّي الذي تم في المحافظات المحاذية للبادية السورية (حمص وحلب وحماة) . ثم تم ملء الاستبيانات المخصصة لهذه الدراسة من خلال مقابلة ثلاثة مربين في البادية ومحافظه حماة ومقابلة 16 مسمّن يعملون في أنشطة التسمين في محافظتي حلب وحماة ، كما تم مقابلة ثمانية تجار ومصدرين أربع منهم في محافظة حماة وأربع في محافظة حلب ، إضافة إلى ذلك تم مقابلة مخلص جمركي الذي يتولى إجراءات معاملة الحجر والتصدير . أما المصادر الثانوية للبيانات فقد كانت البيانات الرسمية الصادرة عن وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي . ومن ثم تم اختيار النظام الممثل وفقاً للمعايير التالية حسب حجم الحيازة ونوع العليقة والسوق المستهدفة . هناك نوعان من المسمنين حيازة صغيرة عدد الرؤس أقل من 100 رأس وحيازة كبيرة عدد الرؤوس أكثر من 100 رأس وقد تم التركيز في هذه الدراسة على مسمني الأغنام ذوي الحيازة الكبيرة لأن أغلب الحائزين الصغار غير متفرغين لعملية التسمين وإنما يمارسون هذا النشاط لزيادة مصادر الدخل وتنويعه بالإضافة إلى أن أغلب إنتاج الحائزين الصغار يذهب للسوق المحلية أو أن هؤلاء الحائزين يعملون بالتشارك مع المسمنين ذوي

الحيازة الكبيرة . كما تم اعتماد نظام التسمين على العلائق المركزة وهذا النظام أكثر شيوعاً وأكثر استقراراً والسوق المستهدفة هي دول الخليج بشكل عام والسعودية بشكل خاص ، حيث أن المستهلك في تلك الأسواق يفضل لحم غنم العواس الحي وخصوصاً في المناسبات الدينية (مثل عيد الأضحى) .

تم جمع البيانات الأولية من خلال المسح الحقلّي في ثلاث محافظات المحاذية للبادية (حلب- حمص وحماة) وذلك من خلال مقابلة ثلاثة مربين وستة عشر مسمن وثمانية مصدرين بالإضافة لمخلص جمركي بالإضافة لبعض البيانات الرسمية الصادرة عن وزارتي الزراعة والإصلاح الزراعي ووزارة التجارة . ومن ثم تم إعداد ميزانية نظام تسمين أغنام العواس على العلائق المركزة (بأسعار السوق وبالأسعار الاجتماعية) من خلال توليفة بين الميزانيات الفردية لكل متعامل معني بعملية الإنتاج ابتداءً من مستوى المزرعة وحتى نقطة المساواة (المصدر) .

استخدمت أسعار المساواة للغنم المسمن في الميزانية لتعكس التكلفة و العائد بالأسعار الاجتماعية حسب الوجهة التصديرية وبمرجعية الأسعار العالمية إن السعر المكافئ للمخرجات القابلة للتجارة هو السعر الذي يساوي السعر العالمي أو الحدودي عند نقطة المساواة كما استخدمت أسعار الصرف المعتمدة من أجل تحويل قيمة المدخلات القابلة للتجارة في الأسواق العالمية أما بالنسبة لسوق رأس المال ، يعتمد حساب سعر الفائدة لرأس المال على سعر الفائدة السائد (الحالي) وقدرت تكلفة الفرصة البديلة لرأس المال على أساس السعر الاجتماعي المقدر المعتمد من قبل صندوق النقد الدولي (IMF) لتمويل المشاريع الصناعية لدول آسيا كما حسبت أسعار المدخلات القابلة للتجارة بالأسعار الاجتماعية بحسم أو إضافة الدعم المقدم أو الضريبة المفروضة على المدخل على التوالي

تم حساب الربحية المالية والاقتصادية (الاجتماعية) بواسطة استخدام نموذج تحليلي يدعى "مصفوفة تحليل السياسات (PAM)". تشير كافة نتائج التحليل أن سورية تتمتع بميزة نسبية قوية في إنتاج وتسمين خراف أغنام العواس في ظل السياسات المطبقة على هذا القطاع وأيضاً في حال غياب التدخل الحكومي بهذا القطاع

إن العديد من هذه المتغيرات تتباين على مر السنين متأثرة بالظروف المناخية وتغيرات العرض والطلب في بالإضافة إلى عدم وثوقية تقدير العديد من التكاليف والأسعار الداخلة ضمن مصفوفة تحليل السياسات . كان من المهم إجراء تحليل الحساسية من أجل فهم حساسية مؤشرات مصفوفة تحليل السياسات لأي تغيير في المتغيرات الألفة الذكر . وأهم المؤشرات المحددة للميزة النسبية التي أخذت بعين الاعتبار من أجل تقييم أثر تبدل المتغيرات عليها هي :

- معامل التكلفة على المنفعة بأسعار السوق.
- معامل تكلفة الموارد المحلية.
- معامل التكلفة على المنفعة بالأسعار الاجتماعية.
- معامل الحماية الفعال.
- معامل دعم المنتجين.

وباستخدام برنامج Risk @ يمكن تحديد التغيير النسبي لأحد أهم مؤشرات مصفوفة تحليل السياسات منسباً على التغيير النسبي للمتغيرات المتعلقة بالإنتاج (إنتاجية المربي ، معاملات التحويل ، سعر الصرف ، وأسعار المساواة) استخدام

هذا البرنامج تبين أن احتمالية وجود ميزة نسبية في نظام تسمين أغنام العواس 100% حسب تغيرات البيانات الفنية السابقة ولل سنوات العشر السابقة وكان أكثر المتغيرات تأثيراً على معامل تكلفة الموارد المحلية هو السعر الموازي للمنتج النهائي وبمرونة قدرها -0.686. بمعنى كلما ازداد السعر الموازي بنسبة 0.686 تقل قيمة DRC بنسبة 1%. كما أنه يتوفر فائض من الخراف المحلية للتصدير بحدود 2 مليون رأس سنوياً دون أن يتأثر السوق ويحافظ على توازنه .

بالرغم من الضريبة الضئيلة والمباشرة التي يدفعها المصدر إلا أنه لا يزال يحقق أعلى نسبة من الربح المتولد عن هذه السلسلة مقارنة بالمنتج الحقيقي (المربي) لذلك تسعى الحكومة من خلال سياساتها المطبقة واستراتيجتها على تعزيز التعاونيات الفلاحية لتطوير آلية الرعي والمحافظة على المراعي الطبيعية عن طريق إقامة المشاريع التنموية من أجل تطوير البادية السورية والذي يهدف إلى تشجير الأماكن المتدهورة في البادية بغراس وبنار رعية لتحسين المراعي وتأمين الأعلاف في سنوات الجفاف، وإيقاف حركة الرمال وزيادة إنتاجية الأغنام. تتألف مكونات المشروع من 67 مرعى محمي، 13 مشتل رعي، 8 مراكز لإكثار البذار، 4 واحات و 4 مراكز مراقبة. وكذلك مشروع حفر وتجديد وتجهيز آبار البادية والذي يهتم بدراسة الأماكن التي لا تتوفر فيها مصادر مائية لمربي الثروة الحيوانية، وحفر الآبار وتأسيسها وتجهيزها بالمستلزمات المطلوبة (الوقود، المعدات، الصيانة الدورية وغيرها). كما تهدف السياسات أيضاً إلى تحسين التربية المحلية و تطوير مراكز التربية ، تحسين خدمات الرعاية البيطرية وخدمات الإرشاد ، تحسين نوعية الأعلاف المقدمة، واقتراح سياسة إدارة المخاطر لهذا القطاع من خلال اقتراح سياسة تأمين لأغنام العواس ضد المخاطر

تعريف ومصطلحات

النعجة هي الأنثى التي تجاوزت مرحلة البلوغ الجنسي وبعمر يتراوح بين 8-10 أشهر والتي تكون مهيأة للتلقيح والتي تستطيع أن تنجب على الأقل حمل واحد

الكبش هو الذكر الذي تجاوز مرحلة البلوغ الجنسي وقادر على القيام بعملية التلقيح وبعمر يتراوح بين سنة وثلاث سنوات ومن الممكن أن يصل العمر الإنتاجي للكبش حتى 10 سنوات

الحملان وهي المواليد والتي يتراوح عمرها بين يوم وثلاثة أشهر

القطائم وهي الإناث التي تجاوزت عمر ثلاثة أشهر والتي بعدت عن أمهاتها لمدة 15 يوم على الأقل

الخراف وهي الذكور التي تجاوزت ثلاثة أشهر والتي بعدت عن أمهاتها لمدة 15 يوم على الأقل

النعاج المنسقة وهي النعاج المستبعدة من القطيع بسبب عدم كفاءتها الإقتصادية

المؤشرات الفنية

معدل الولادات وهي عدد المواليد على عدد النعاج الولود في السنة الواحدة

نسبة النفوق في المواليد وهي عدد الحملان النافقة على عدد الحملان المنتجة

نسبة النفوق في الأغنام البالغة وهي عدد الأغنام البالغة النافقة على العدد الكلي للأغنام البالغة

نسبة الاستبعاد من المنتج وهي عدد الأغنام المنسقة على إجمالي عدد القطيع

الفصل الأول – خلفية وأهمية البحث

مقدمة

ساهم قطاع الزراعة في عام 2005 بنسبة 24% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2000 ، وفي وساهم الإنتاج الحيواني بحوالي 36% من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي ، كما شكل اللحم نسبة 52% من قيمة الإنتاج الحيواني والحليب ومنتجات الألبان 37% والبيض 7% والأسماك 4% . ويتمثل الهدف الحكومي الاستراتيجي في مجال تطوير الثروة الحيوانية بتحقيق زيادة سنوية بنسبة 5% في إنتاج اللحم الأحمر واللحم الأبيض و4% في إنتاج الحليب.

تشتهر سوريا بعرق أغنام العواس الذي تتركز تربيته في البادية السورية . ويشكل لحم الغنم المصدر الأول للحوم الحمراء المخصصة للاستهلاك المحلي ويساهم بنسبة (75%) من إنتاج اللحوم الحمراء ، وبهذا يحتل تسمين الأغنام أهمية كبيرة في تأمين اللحوم للاستهلاك المحلي وللتصدير حيث بلغت نسبة صادرات الأغنام من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية حوالي (16%) في عام 2005 .

تطور عدد الأغنام في سورية خلال الفترة 1995-2005 بمعدل نمو سنوي (4.1 %) كما ويعمل حوالي 20% من القوى العاملة الزراعية في هذا المجال . وبغية الوقوف على واقع هذا القطاع في ظل المتغيرات الاقتصادية التي تشهدها سورية كان لابد من دراسة الميزة النسبية للحوم الأغنام .

1-1 السياسات المطبقة

تعرض هذه الفقرة السياسات المطبقة بشأن الأغنام حتى عام 2005 ، حيث تقوم الحكومة بتشجيع الاستثمارات الخاصة المتعلقة بتربية وتسمين الأغنام والاستثمارات الحكومية وتطبيق مجموعة من الآليات لتحقيق التوازن بين العرض والطلب على المنتجات الحيوانية وتوفيرها للمستهلك بأسعار مستقرة نسبياً . مثل هذه الآليات تعكس الاستراتيجية التي تسعى إلى زيادة الإنتاج الحيواني لتغطية الطلب المحلي (الكتفاء الذاتي) وتحقيق فائض إنتاجي للتصدير وحماية السوق المحلية من المنافسة الخارجية ولذلك لحظت الحكومة في استراتيجيتها ما يلي:

- تعزيز التعاونيات الفلاحية لتطوير آلية الرعي والمحافظة على المراعي الطبيعية.
- تحسين التربية المحلية و تطوير مراكز التربية.
- تحسين خدمات الرعاية البيطرية و خدمات الإرشاد.
- تحسين نوعية الأعلاف المقدمة.
- تقديم قروض لتطوير الإنتاج الحيواني.

إن السياسات والإجراءات المتعلقة بتحسين نظم الإنتاج والتربية تشمل مايلي:

- تبنى مشروعات تنموية في البادية السورية لتحسين المراعي وزيادة الغراس وتوفير القروض للمشروعات الصغيرة لزيادة دخل الأسرة
- تقديم الخدمات وإقامة البنى التحتية في البادية .
- تطبيق تقانات الإدارة المتكاملة للمياه .
- زيادة عدد الآبار لتوفير مياه الشرب وتربية الثروة الحيوانية .
- استخدام مصادر طاقة بديلة لحماية المراعي والغطاء النباتي .
- تحسين وتطوير الزراعة الرعوية وإنتاج الغراس الرعوية والبذور وتنفيذ هذه الفعاليات .
- تحسين إدارة المراعي والأغنام والمياه .
- تقديم الخدمات البيطرية المتنقلة للأغنام إضافة إلى المساعدة في تسويق المنتج وتوفير الأعلاف .
- تعزيز الصناعات الريفية والتقليدية في البادية لزيادة عدد المشاريع المولدة للدخل لتحسين واقع المربين .
- تشجيع الصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة لمنتجات الثروة الحيوانية من أجل زيادة الدخل .

وفي إطار المساهمة في توفير الأعلاف للثروة الحيوانية فقد تم إحداث المؤسسة العامة للأعلاف عام 1974 بهدف تأمين المواد العلفية من مصادر الإنتاج وتخزينها بالطرق السليمة أو تصنيعها ومن ثم بيعها للمربين في الأوقات الحرجة من السنة وخاصة اعتباراً من بداية تشرين الثاني ولنهاية شهر شباط من كل عام ، وذلك عن طريق تخصيص مقنن علفي لأنواع الثروة الحيوانية المختلفة وبأقل الأسعار فالمؤسسة تعمل كخازن للمواد العلفية المتاحة وطرحها في الأوقات الحرجة من العام ، وبهذا تلعب المؤسسة دوراً في حماية القطعان وتأمين الاحتياج ، إضافة لقيام صندوق تداول الأعلاف بإقراض المربين في سنوات الجفاف مبالغ مالية بدون فائدة وتقسيتها على سبع سنوات . كما أن المؤسسة تقوم بتوزيع مقننات علفية إضافية استثنائية في السنوات الجافة ، وكان عام 2005 دليلاً على ذلك فقد تم فتح دورتين إضافيتين لتأمين المقنن العلفي . كما أن أسعار المواد العلفية أقل من أسعارها في الأسواق المحلية بنسبة (35%) . وفي الواقع أن دور المؤسسة جزئي في تأمين الأعلاف ويستكمل الجزء الباقي من السوق المحلية ومراعي البلد ، لذلك تؤمن المؤسسة حوالي 40% من حاجة القطعان في السنوات الخيرة ، لكنها لا تستطيع تأمين أكثر من ربع الإحتياج في السنوات الجافة . وعليه فقد تم اعتباراً من عام 1987 السماح للقطاع الخاص باستيراد المواد العلفية غير المتوفرة محلياً لتأمين الإحتياج .

في مجال السياسات المتعلقة بصادرات ذكور الأغنام إلى الأسواق الخارجية يمكن تقسيم الأنظمة النافذة المتعددة إلى مايلي:

الأنظمة المعمول بها قبل صدور القرار 866 القاضي بربط تصدير الأغنام بالاستيراد تاريخ 2005/4/12

- تم في عام 1986 تأسيس العديد من الشركات المشتركة بموجب المرسوم رقم 10 لتصدير الأغنام إلى دول الخليج ، وقد حققت هذه التجارة أرباحاً جيدة ، مما أدى بدوره إلى ارتفاع أسعار اللحم في الأسواق المحلية ، ومن أجل الحفاظ على توازن الأسواق المحلية بتوفير لحم الغنم للمستهلكين وبأسعار تناسب غالبية شرائح المجتمع صدرت عدة قرارات لضبط عمليات التصدير وفق ما يلي:
- أصدرت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية في عام 1993 قراراً يسمح للقطاع الخاص باستيراد الأغنام بشكل مسبق مقابل تصدير ما يعادل نصف الكمية المستوردة¹
- وبناء على المداوالات الجارية في المجلس الزراعي الأعلى ولجنة التصدير حول سلبيات تطبيق القرار 379 تم اتخاذ القرار² القاضي بالسماح للجمعيات التعاونية النوعية تصدير إنتاج الجمعيات الفلاحية من ذكور الأغنام دون الالتزام باستيراد ضعف الكمية شريطة إعادة القطع الناجم عن التصدير إلى المصرف التجاري السوري
- ونتيجة للسلبيات التي حصلت في تطبيق القرار الأنف الذكر من قبل بعض رؤساء الجمعيات الفلاحية وبعض التجار فقد أصدرت وزارة الاقتصاد التعليمات رقم 3974 /9/4 تاريخ 1999 /5/26 تضمنت السماح للشركة العامة للحوم بتصدير كمية 200 ألف رأس غنم على دفعات يتم شراؤها من المربين ومن الجمعيات مباشرة ، وإعادة القطع إلى المصرف ، دون شرط استيراد ضعف الكمية .
- ومن ثم تم إصدار قرار يسمح للقطاعين العام والخاص والمشارك والجمعيات (المربين والمسمنين) والشركة العامة للحوم بتصدير ذكور أغنام العواس بوزن لا يقل عن 35 كغ ولا يزيد عن 55 كغ شريطة تسديد قيم الصادرات بالقطع الأجنبي إلى المصرف التجاري السوري بشكل مسبق لعمليات التصدير وصرف ما يعادله بالليرات السورية وفق أسعار القطع في البلدان المجاورة³ . وقد عدل هذا القرار بموجب التعليمات الصادرة عن وزارة الاقتصاد والتجارة بناء على محضر اجتماع رئاسة مجلس الوزراء رقم 1/5449 تاريخ 2003/8/9 القاضي بإعادة السماح للمؤسسة العامة للخزن ، والاتحاد العام للفلاحين وجمعيات التربية وللمربين من القطاع الخاص والقطاع المشترك بتصدير ذكور الأغنام ، والسماح بتصديرها من قبل المصدرين دون تحديد أي كمية وشريطة إعادة القطع الأجنبي الناجم عن التصدير إلى المصرف التجاري السوري لاستعماله من قبل المصدرين⁴ .

¹قرار وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم 379/ تاريخ 1993/3/9

²القرار وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم 3221 تاريخ 1998/9/4

³قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم 1 تاريخ 2000/4/27

⁴قرار وزارة الاقتصاد رقم 1100/ تاريخ 2003/7/15

استمرت عمليات التصدير وفق قرار التصدير المطلق حتى عام 2004 حيث شهدت أسعار اللحوم زيادة كبيرة في الأسواق المحلية نتيجة زيادة الصادرات وقلة الواردات وعليه لجأت الحكومة إلى:

- فرض ضريبة على التصدير تعادل 100 ل.س/رأس وذلك لتحقيق توازن في السوق المحلية⁵.
- استمر العمل بالقرار حتى تاريخ 2004/4/12 لحين صدور قرار من وزارة الاقتصاد والتجارة يعيد ربط تصدير ذكور الأغنام باستيراد ضعف الكمية وزناً وتم العمل به حتى تاريخ 2004/5/31⁶ ،
- بتاريخ 2004/6/2 تم السماح بتصدير ذكور الأغنام المطلق شريطة أن لا يقل وزن الرأس عن 38 كغ⁷ واستمر العمل بنظام السماح بتصدير المطلق لكافة المصدرين حتى تاريخ 2005/4/11 .

منعكسات تطبيق القرار 866

تم إعادة إعداد قرار يتضمن ربط الاستيراد بالتصدير خلال الفترة الواقعة من 4/15 ولغاية 2005/6/15 والوزن المسموح به للتصدير 38 كغ⁸

أ – المنعكسات على المربين والأسواق المحلية

من المتعارف عليه أن أكثر من 80% من مربي الأغنام هم من البدو الرحل الذين يجوبون البادية طلباً للمراعي لأغنامهم ويحصلون على دخلهم من خلال بيع ناتجها من الألبان والأجبان والسمن والخراف ، وهذه الخراف هي ذكور الأغنام التي يتم تربيتها لغاية شهر أيار من كل عام ومن ثم يتم بيعها في أسواق الغنم في شهري أيار وحزيران من كل عام ، حيث تنخفض أسعار ذكور الأغنام بسبب العرض ، إلا أن عمليات التصدير تدعم هذه الأسعار بشكل ضئيل مما يساعد المربي على تحقيق سعر معقول يغطي التكاليف المرتفعة لديه ، وفي فترة توقف التصدير تنخفض الأسعار ويخسر المربي وعندما تكون الخسائر كبيرة سيضطر المربي إلى التخلص من الإناث والذكور من أغنامه الذي يؤدي إلى تناقص الثروة الغنمية. في حال تم وقف التصدير وأثناء قيام المربين ببيع ذكور وإناث الأغنام سوف تنخفض الأسعار حسب العرض والطلب ، مما ينعكس سلباً على المنتجين وإيجابياً على المستهلكين . وبشكل عام فإن شريحة التجار هي التي تحقق العوائد الجيدة وبشكل يفوق العوائد التي يحققها المنتج الحقيقي (المربي)

ج – المنعكسات على الأسواق الخارجية

إن نسبة 90% من صادرات ذكور الأغنام تتوجه إلى المملكة العربية السعودية ، حيث أن أسواق الأغنام في السعودية تستقبل ذكور الأغنام من كافة البلدان ، وهناك ذكور أغنام عواس من إنتاج محلي ، ومن منعكسات ذلك عند تكرار وقف التصدير يمكن تحول المستهلكين إلى سلالات أخرى من الأغنام أو نفس السلالة ولكن من مصدر آخر وبالتالي خسارة سورية لصادرات تعتبر استراتيجية ولأسواق التصدير .

⁵ المرسوم التشريعي رقم 18 تاريخ 2004/2/14
⁶ قرار وزارة الاقتصاد والتجارة رقم 396 تاريخ 2004/4/13
⁷ قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم 20 تاريخ 2004/6/2
⁸ قرار وزارة الاقتصاد والتجارة رقم 866 تاريخ 2005/4/12

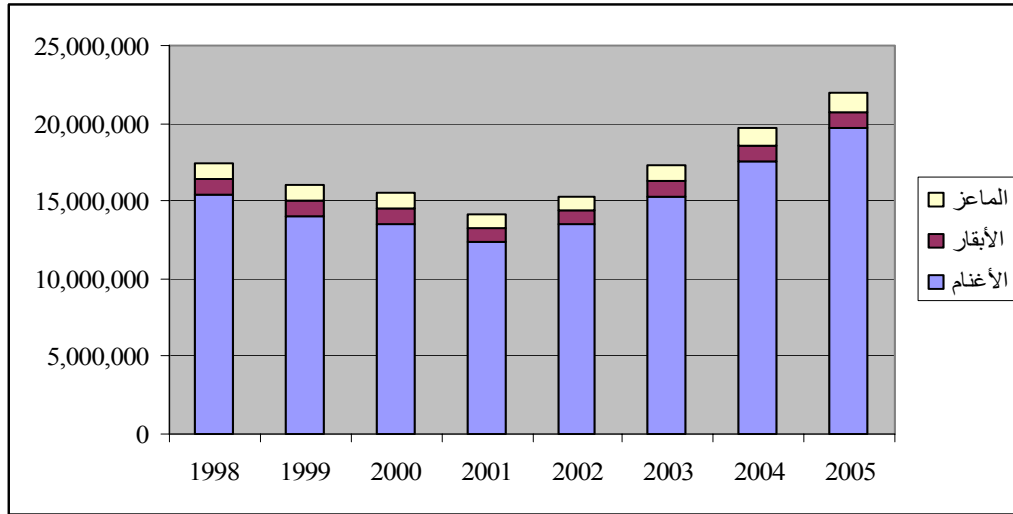
أما بالنسبة للاستيراد تحدد الشروط الناظمة لاستيراد الحيوانات والمواد الحيوانية حسب قانون الحجر الزراعي والذي ينص على أن الحيوانات الحية المستوردة يجب أن ترفق بشهادة صحية صادرة قبل فترة لا تقل عن 45 يوماً من بلد المنشأ عند وصول الأغنام إلى سورية و 60 يوم للمنتجات الحيوانية الأخرى⁹.

2-1 أهمية الأغنام في الزراعة السورية

ساهم قطاع الثروة الحيوانية بنسبة 16.1% من قيمة الصادرات الزراعية لعام 2005 ، كما يعمل 20% من إجمالي اليد العاملة في سورية في قطاع الثروة الحيوانية ويعتبر قطاع الثروة الحيوانية من المصادر الرئيسة للعيش لمربي الثروة الحيوانية في البادية بشكل خاص .

يمثل قطاع الأغنام 89% من إجمالي أعداد الثروة الحيوانية المنتجة للحم الأحمر والألبان بينما يمثل قطاع الماعز 6% والأبقار 5% . وتتذبذب هذه الحصص حسب الهطولات المطرية كما هو معروض في الشكل 1-1 الذي يشير إلى فترتين الفترة الواقعة بين 1998-2001 تظهر إتجاه سالباً بأعداد الثروة الحيوانية بشكل عام وبأعداد الأغنام بشكل خاص ثم يعود الإتجاه العام الموجب لأعداد قطاع الأغنام في الفترة الواقعة بين عام 2001 وحتى عام 2005.

الشكل 1-1 أعداد الأبقار والأغنام والماعز في سورية خلال الفترة 1998-2005 (رأس)



المصدر: وزارة الزراعة و الإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية السنوية

⁹المرسوم التشريعي رقم 60/ت لعام 1988 والقرار 1123 والقرار 1618 لعام 2001 والقرار رقم 357 لعام 2000

عرق العواس

يعتبر عرق العواس من أهم الأغنام السورية والذي يمثل حوالي 90% من الأغنام السورية ، ويعتبر هذا العرق من أفضل عروق الأغنام ملائمة للظروف المناخية القاسية وأكثرها تحملاً للجفاف والجوع والمشي لمسافات طويلة . يبلغ وزن الحملان بعد الولادة 3-4 كغ ويبلغ وزن الكباش بالمتوسط 65 كغ والنعجة 50 كغ وينتج الرأس الواحد من أغنام العواس 2.5-4 كغ من الصوف الخام في السنة ويبلغ طول خصلة الصوف 20-25 سم ويعتبر صوف العواس من أجود أصواف السجاد ذات الشهرة العالمية ، الولادة التوأمية قليلة نسبياً وتبلغ حوالي 7% من جملة الولادات وإن لسلالة العواس شهرة في إنتاج الحليب وأن متوسط إنتاج النعجة العواس من الحليب 108 كغ في الموسم (متضمنة حليب الإرضاع للمواليد الجديدة والتي قد تستمر لمدة ثلاث أشهر) تبلغ ذكور الأغنام جنسياً بشكل مبكر وذلك عند عمر من 5-7 شهور وبينما تتأخر في الإناث ثلاث أشهر أخرى عند عمر 8-10 أشهر ويمكن أن تلحق الإناث عند هذا العمر إذا كانت الظروف البيئية وخاصة الغذائية منها مناسبة ، مدة الحمل في الأغنام خمسة شهور تقريباً .-

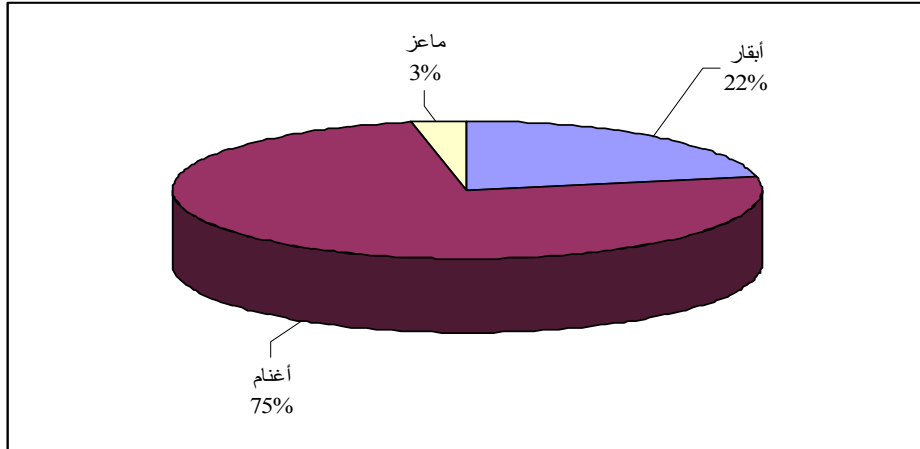
1-2-1 الإنتاج المحلي السنوي واستخداماته لغرض التسمين

بلغ عدد قطيع الأغنام في سوريا حسب آخر إحصائية (2005) 19.6 مليون رأس . إن الولادات المحتملة في كل عام تشكل 80% من عدد القطيع (حسب المؤشرات الفنية لوزارة الزراعة) وتساوي 15.6 مليون رأس ، نصف هذه المواليد ذكوراً وتساوي 7.8 مليون رأس ونسبة النفوق بالمواليد المعتمدة تصل إلى 10% وتساوي 780 ألف رأس من الذكور وبهذا يصبح لدينا حوالي 7 مليون رأس ذكور أغنام عواس معدة للتسمين والذبح وإن نسبة الإناث غير اقتصادية التربية والتي تسمح بتنسيقها وذبحها تساوي 20 % من عدد القطيع الإجمالي وتساوي 3.9 مليون رأس سنوياً فيكون العدد الإجمالي من الأغنام الذكور والإناث معد للتسمين والذبح حوالي 11 مليون رأس سنوياً ، ما يتم ذبحه في القطر من خلال المذابح الفنية وسواها حوالي 8 مليون رأس يضاف إليها حوالي 500 ألف رأس تذبح في موسمي الأضاحي والسياحة ، أي يمكن إيجاد فائض من الخراف المحلية للتصدير بحدود 2 مليون رأس سنوياً دون أن يتأثر السوق ويحافظ على توازنه .

1-2-1-1 تطور إنتاج اللحم والحليب

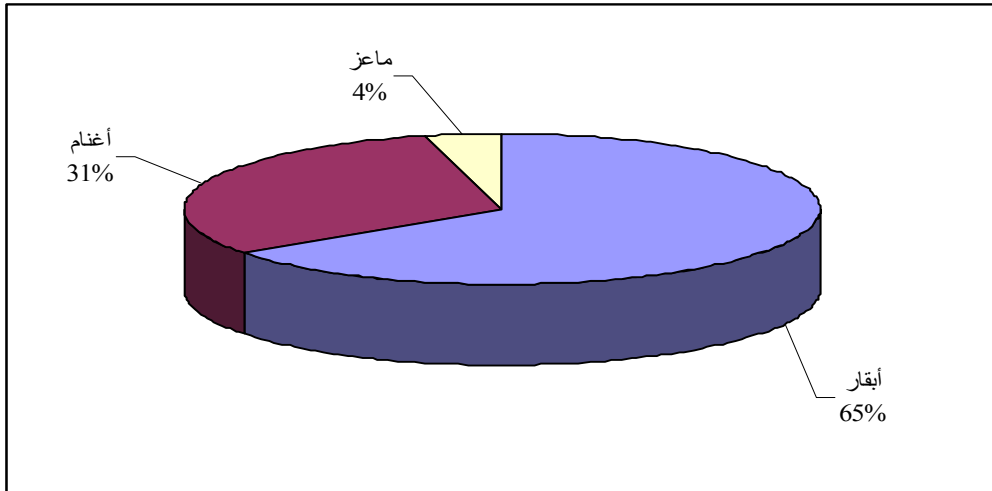
يوضح الشكلان 1-2 و 1-3 مساهمة الأغنام السورية بإنتاج اللحم والحليب ومن الواضح أن قطيع الأغنام يساهم من إجمالي إنتاج اللحم الأحمر بأعلى نسبة 75% في حين أنه يحتل المرتبة الثانية بإنتاج الحليب بعد الأبقار ونسبة المساهمة تصل إلى 31% حسب إحصائيات وزارة الزراعة لعام 2005.

الشكل 2-1 إنتاج اللحم الأحمر وسطي 2005-1996



المصدر: وزارة الزراعة و الإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية السنوية 2005

الشكل 3-1 إنتاج الحليب وسطي 2005-1996



المصدر: وزارة الزراعة و الإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية السنوية 2005

والجدول 1-1 يوضح تطور إنتاج حليب ولحم الأغنام السورية مقارنة بإنتاج الأبقار والماعز . ازداد إنتاج لحم الغنم خلال الفترة الواقعة بين عام 1995- 2005 بمعدل نمو سنوي قدره 3.2% . وقد بلغ إنتاج لحم الغنم ذروته في عام 2000 ومن ثم بدأ ينخفض بعام 2001 ولغاية 2002 وبنسبة 14% ليعود ويزداد في الأعوام 2003- 2004 و 2005 ، وقد بلغت معدلات النمو السنوية بأعداد الأغنام وإنتاج الحليب 4.1% و5.4 على التوالي في الفترة الواقعة بين 1995- 2005 .

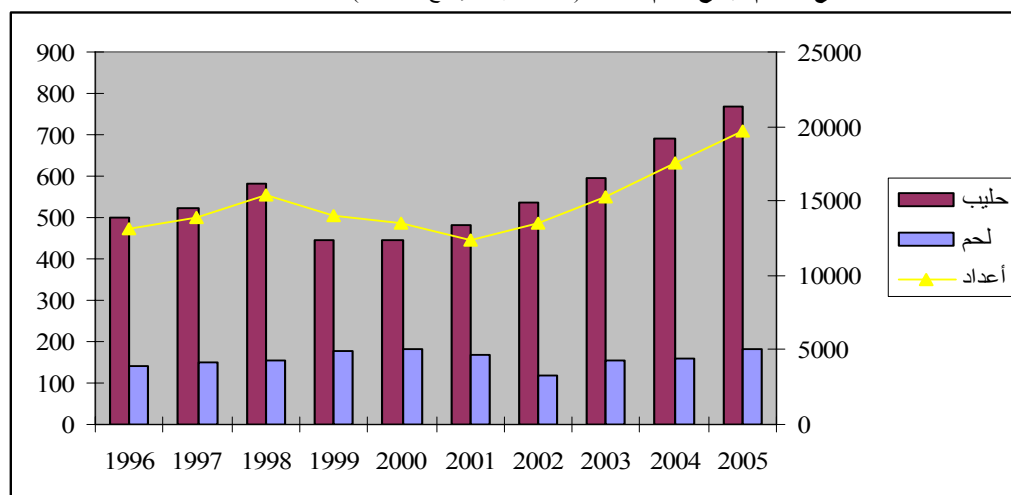
الجدول 1-1 تطور إنتاج اللحوم و الحليب في سورية 1995-2005 (ألف طن)

إنتاج اللحوم (ألف طن)				إنتاج الحليب(ألف طن)				
الإجمالي	الماعز	الأبقار	الأغنام	الإجمالي	الماعز	الأبقار الجاموس	الأغنام	السنوات
171	6	34	131	1414	71	889	454	1995
190	7	40	143	1508	75	934	499	1996
195	5	42	148	1610	77	1009	524	1997
203	6	43	154	1780	79	1119	582	1998
229	5	47	177	1656	66	1144	446	1999
236	5	47	184	1673	70	1157	446	2000
216	5	42	169	1578	62	1033	483	2001
172	5	47	120	1766	56	1174	536	2002
207	7	47	153	1874	71	1207	596	2003
216	7	48	161	2126	72	1364	690	2004
242	7	55	180	2211	81	1364	766	2005

المصدر: وفق بيانات وزارة الزراعة و الإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية السنوية

الشكل 1-4 يوضح العلاقة الموجبة بين أعداد الأغنام وإنتاج الحليب ، في حين أن العلاقة بين أعداد الأغنام وإنتاج اللحم ترتبط بشكل كبير بالهطولات المطرية ، ففي سنين الجفاف يزداد اللحم المسوق وتقل أعداد الأغنام وهذا موضح بالشكل في الفترة الواقعة بين 1999-2001 ، على عكس السنوات الخيرة نسبياً ، مع العلم أن الاعتماد على العلائق المركزة قد حد من أثر هذه الظاهرة .

الشكل 1-4 عدد قطع الأغنام وإنتاج اللحم والحليب (العدد/مليون، الإنتاج/ألف طن)



المصدر: وفق قاعدة البيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

2-2-1 تجارة الأغنام في سورية

تعتبر صادرات الأغنام من وجهة النظر الاقتصادية قابلة للزيادة والنمو باعتبارها من السلعة التصديرية الأهم في النظام التجاري الزراعي السوري . حيث تميزت التجارة السورية في الأغنام بالتجارة ثنائية الاتجاه . تصدر سورية أغنام

العواس التي تعتبر مرتفعة القيمة في السوق السعودي وباقي دول الخليج العربي وتستورد الأغنام الرومانية والأسترالية الأقل قيمة . ففي عام 2005 بلغت قيمة الأغنام المستوردة حوالي 1.8 مليون دولار (حوالي 1108 طن). ازدادت الصادرات في الفترة الواقعة بين 1998-2005 من 48.9 مليون دولار إلى 195.4 مليون دولار وازدادت الكمية المصدرة بشكل كبير من 25.4 إلى 58.4 ألف طن في نفس الفترة. كما ازدادت قيمة وحدة الصادرات للأغنام الحية من 2538 دولار/طن في عام 2004 لتصل إلى 2944 دولار/طن في عام 2005 . وخلال الخمس سنوات الأخيرة 2000-2005 سجلت صادرات الأغنام أعلى مستوياتها عام 2002 بكمية 109 ألف طن بقيمة 326.7 مليون دولار.

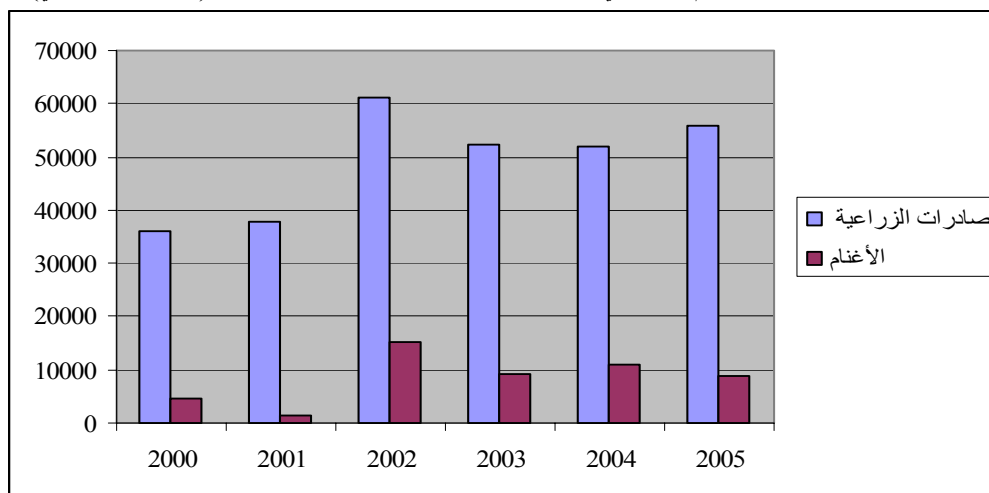
الجدول 2-1 قيمة الصادرات السورية من الأغنام ونسبتها من الصادرات الزراعية خلال الفترة 1995-2004 (مليون دولار و%)

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	95-97	
195.4	238.2	201.1	326.7	34.9	99.6	54.5	48.9	58.4	
16.1	21.1	17.7	24.5	4.2	12.7	6.9	5.3	6.5	%

المصدر: وفق بيانات المديرية العامة للجمارك

وقد نمت الصادرات بين 1998-2005 بمعدل نمو سنوي 10% بالنسبة للكمية و 19% بالنسبة للقيمة بالرغم من الانخفاض الكبير في عام 2001 . ويبين الشكل 1-5 التطور الكبير في الصادرات السورية للأغنام والتي سجلت أعلى قيمة من الصادرات خلال الأعوام الثلاث الأخيرة مقارنة بالسلع الأخرى.

الشكل 1-5 قيمة صادرات الأغنام من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية السورية 2000-2005 (مليون دولار أمريكي)



المصدر: وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية السنوية

تعتبر الوجهة الرئيسية في عام 2005 لصادرات الأغنام السورية هي المملكة العربية السعودية حيث شكلت 76% من قيمة الأغنام المصدرة يليها قطر 10% ثم الكويت 9% وأخيراً لبنان 3.3% والجدول التالي يوضح الوجهة الرئيسية التصديرية للأغنام السورية:

الجدول رقم-1-3 قيمة وكمية ووجهة الصادرات السورية من الأغنام 1995-2005

الوجهة التصديرية للأغنام %	قيمة الوحدة دولار/طن	الصادرات		السنة
		طن	مليون دولار	
المملكة العربية السعودية 43.0 - الكويت 30.0 - قطر 13.3 - تركيا 12.4	3206.1	18201	58.4	وسطي 97-95
المملكة العربية السعودية 73.5 - الكويت 9.1 - قطر 8.4 - لبنان 7.5	2823.9	90419	255.3	وسطي 04-02
المملكة العربية السعودية 75.7 - قطر 14.6 - الكويت 9.3	2354.9	42308	99.6	2000
المملكة العربية السعودية 73.9 - قطر 24.5 - الكويت 1.5	2793.1	12489	34.9	2001
المملكة العربية السعودية 77.6 - الكويت 12.1 - قطر 7.0 - لبنان 1.7	2985.6	109410	326.7	2002
المملكة العربية السعودية 67.4 - لبنان 18.1 - قطر 8 - الكويت 4.1 - لبنان 1.4	2957.7	67998	201.1	2003
المملكة العربية السعودية 72.9 - لبنان 9.3 - الكويت 9.1 - قطر 7.6	2538.5	93850	238.2	2004
المملكة العربية السعودية 76% تليها قطر 10% الكويت 9% لبنان 3.3%	2944	58351	195.4	2005

المصدر: المديرية العامة للجمارك

1-2-3 تجارة الأغنام الحية في الوطن العربي

في عام 2005 احتلت سوريا المرتبة الثانية من حيث أعداد قطيع الأغنام 19660 ألف رأس بعد السودان والتي بلغ عدد قطيع الأغنام فيها 48700 ألف رأس ، وفي المرتبة الثالثة الجزائر 18700 ، ثم المغرب 17026 ، وإذا ما قارنا حصة الفرد من رؤوس الأغنام نلاحظ أن سوريا أيضاً تحتل المرتبة الثانية بعد السودان من حيث حصة الفرد الواحد (رأس لكل فرد)

الجدول 4-1 التوزيع الجغرافي للأغنام في الوطن العربي لعام 2005

الدولة	عدد الأغنام بالآلاف	عدد السكان بالآلاف
السودان	48700	36233
سوريا	19660	19043
الجزائر	18700	33070
المغرب	17026	31478
السعودية	7000	24573
تونس	6700	10230
اليمن	6600	21700
العراق	6200	28807
مصر	5150	79420
ليبيا	4500	5853
الأردن	1672	5703
الكويت	900	2687
فلسطين	800	3702
لبنان	340	3577
قطر	200	813
البحرين	40	727

المصدر : FAOSTAT

الجدول 5-1 يشير إلى أن سورية كانت الدولة الرئيسية الأولى المصدرة للأغنام من بين الدول العربية في عام 2004 ، حيث شكلت نسبة 67% تلتها السودان 26.4% ثم الأردن 4.14% ثم عمان 1.11 وأخيرا المملكة العربية السعودية 1% ، وقد شكلت كلها مجتمعة نسبة 99.8% من إجمالي قيمة صادرات الدول العربية.

الجدول 5-1 الدول العربية الرئيسية المصدرة للأغنام في العالم عام 2004

العام	الدول	قيمة الصادرات (ألف دولار)	%
2004	إجمالي الدول العربية	352173	100
	سورية	236.951	67%
	السودان	93.000	26%
	الأردن	14.586	4%
	عمان	3.910	1%
	المملكة العربية السعودية	2.998	0.85%

المصدر إحصائيات: FAOSTAT

أما بالنسبة للاستيراد فقد كانت الدول الأكثر استيراداً للأغنام من الدول العربية لعام 2004 هي على التوالي:

المملكة العربية السعودية 55% - الكويت 14% - لبنان 7% - الإمارات 6% - وأخيراً الأردن 5% و الجدول التالي يوضح الدول العربية الأكثر استيراداً للأغنام في عامي 2003 و 2004:

الجدول 6-1 الدول العربية الرئيسية المستوردة للأغنام في العالم عام 2003-2004

العام	الدول	قيمة الواردات(ألف دولار)	%
2003	إجمالي الدول العربية	661882	100
	السعودية	39000	59%
	الكويت	95000	14%
	لبنان	6108	9%
	الأردن	24744	4%
	البحرين	19744	3%
2004	إجمالي الدول العربية	625907	100
	السعودية	345000	55%
	الكويت	88627	14%
	لبنان	45426	7%
	الإمارات	38000	6%
	الأردن	32365	5%

المصدر: إحصائيات FAOSTAT

1-2-4 تجارة الأغنام الحية في العالم

بلغ إجمالي تعداد الأغنام في العالم 1079 مليون رأس حسب إحصائيات 2005 يوضح الجدول 1-7 التوزيع الجغرافي للأغنام في العالم

الجدول 1-7 التوزيع الجغرافي العالمي للأغنام لعام 2005 (مليون رأس)

المنطقة	آسيا	أفريقيا	الصين	أوروبا	أستراليا	روسيا	أمريكا
العدد بالمليون	457.971	1.253.363	170.882	138.023	102.700	15.494	6.135

المصدر: إحصائيات FAOSTAT

الجدول 1-8 يبين أهم الدول المنتجة للأغنام حسب إحصائيات 2005 حيث تحتل سورية المرتبة الخامسة عشرة من بين دول العالم في إنتاج لحم الغنم

الجدول 8-1 أهم الدول المنتجة للأغنام لعام 2005 (مليون رأس)

اسم الدولة	العدد بالمليون	%
الصين	171	16
استراليا	103	10
الهند	63	6
إيران	54	5
السودان	48	4.4
نيوزيلاندة	40	3.7
بريطانيا	35	3.3
تركيا	25.2	2.33
الباكستان	24.9	2.3
نيجريا	23	2.13
اسبانيا	23	2.1
الجزائر	19	1.7
المغرب	17.02	1.6
أثيوبيا	17	1.6
سورية	15.3	1.4

المصدر: إحصائيات FAOSTAT

عالمياً تعتبر أستراليا أهم الدول المصدرة للأغنام وقد بلغت نسبة صادراتها من إجمالي قيمة الصادرات العالمية للأغنام في عام 2003 حوالي 30% تلتها كلاً من السودان 16.1% - رومانيا 10.9% - هنغاريا 5.9% - سورية 5.7% . وقد بلغت حصة الدول الخمس الأهم في مجال الصادرات 68.2% من إجمالي قيمة الصادرات العالمية .

ارتفعت نسبة الصادرات السورية من إجمالي قيمة الصادرات العالمية من الأغنام في عام 2004 وقد بلغت 25.7% وبذا احتلت سورية المركز الأول من بين الدول المصدرة للأغنام في هذا العام الجدول 1-5 يبين الدول الخمسة الأولى المصدرة للأغنام في العالم لعامي 2003-2004

الجدول 9-1 الدول الخمس الرئيسية المصدرة للأغنام في العالم 2003-2004

السنة	أسم البلد	قيمة الصادرات (ألف دولار)	%
2003	إجمالي لعالم	752176	100
	أستراليا	222905	30
	السودان	120965	16
	رومانيا	81928	11
	هنغاريا	44432	6
	سورية	43231	6
2004	إجمالي لعالم	922172	100
	سورية	236951	26
	استراليا	168647	18
	رومانيا	99197	11
	السودان	93000	10
	هنغاريا	67573	7

المصدر: إحصائيات FAOSTAT

1-2-5 الأسواق الرئيسية لواردات لحم الغنم

تعتبر المملكة العربية السعودية أكثر الدول المستوردة للأغنام في عام 2004 بلغت نسبة وارداتها من إجمالي قيمة الواردات العالمية 36% ، تلتها كلاً من إيطاليا 11% - الكويت 9% - اليونان 5.3% 6 ثم لبنان 4.7%. وقد بلغت حصة الدول الخمس الأعلى 66% من إجمالي قيمة الواردات العالمية. و الجدول 1-10 يوضح أهم دول العالم استيراداً للأغنام الحية لعامي 2003-2004:

الجدول 10-1 الدول الخمس الرئيسية المستوردة للأغنام في العالم للعام 2003-2004

السنة	أسم البلد	قيمة الواردات (ألف دولار)	%
2003	إجمالي العالم	1003317	100
	السعودية	390000	38.9
	إيطاليا	101972	10.2
	الكويت	95000	9.5
	لبنان	61108	6.16
	اليونان	38324	3.8
2004	إجمالي العالم	962356	100
	السعودية	345000	36
	إيطاليا	107787	11
	الكويت	88627	9
	اليونان	51075	5.3
	لبنان	45426	4.7

المصدر: إحصائيات FAOSTAT

بالنسبة لسورية فقد شكلت وارداتها نسبة 0.8% من إجمالي قيمة واردات العالم.

1-3 الهدف من التقرير

تغطي هذه الدراسة السلسلة السلعية للحم غنم العواس على اعتبارها سلعة من السلع التصديرية الهامة بهدف تقييم كفاءة أداء هذا القطاع وتقدير أثر التدخل الحكومي (السياسات المطبقة حالياً) وتشوهات الأسواق من خلال :

- وصف السلسلة السلعية للحم غنم العواس بدءاً من المربي وحتى نقطة الاستهلاك النهائي للحم الغنم الحي لتحديد العلاقات البنينة بين المتعاملين .
- وصف أنظمة الإنتاج المرتبطة بتسمين الأغنام من أجل تحديد مستوى التقانة.
- وصف خصائص المتعاملين في سلسلة لحم الغنم وحساب الميزانيات وتوزيع بنود الميزانية إلى المكونات القابلة للتجارة والعوامل المحلية وذلك لوضع الأسس اللازمة لحساب مصفوفة تحليل السياسات .
- تقييم تكاليف الإنتاج لتسمين الأغنام من أجل تحديد الأهمية النسبية لعناصر الكلفة.
- حساب مصفوفة تحليل السياسات والمؤشرات الخاصة بها لتقييم أداء المتعاملين .
- إجراء اختبار حساسية لمؤشرات المصفوفة لتحديد الأهمية النسبية للعوامل المؤثرة على أداء المتعاملين .
- بيان أسواق التصدير المختلفة للحم الغنم وفقاً للاتفاقيات التجارية لتحديد الطلب الأجنبي.
- وضع التوصيات اللازمة لتحسين كفاءة النظام السلعي

الفصل الثاني – وصف النظام السلعي

1-2 التوزيع الجغرافي للأغنام في سوريا

حسب الإحصائيات الرسمية لعام 2005 فقد تركز أكثر من 70% من الأغنام في البادية وحسب التوزيع التالي (الجدول رقم 1-2) : دير الزور 15.1% - حلب 14.6% - حمص 13.3% - الرقة 13.2% - الحسكة 12.6% - حماة 12.2% - ريف دمشق 9% .

الجدول 1-2 التوزيع الجغرافي للأغنام في سوريا لعام 2005

المحافظة	عدد رؤوس الغنم بالآلف	المحافظة	عدد رؤوس الغنم بالآلف
دمشق	1776	طرطوس	49
درعا	447	ادلب	702
السويداء	387	حلب	2874
حمص	2607	الحسكة	2476
حماة	2399	الرقة	2585
الغاب	141	دير الزور	2980
اللاذقية	81	القيطية	147

المصدر: قاعدة البيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

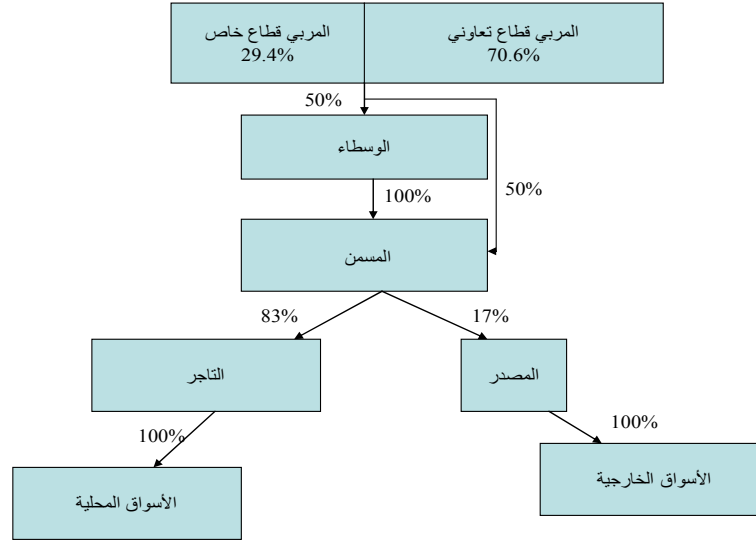
2-2 واقع تسمين الأغنام في سوريا

تقدر الأعداد المسمنة في القطر حوالي 11 مليون رأس من مختلف الفئات: كباش ، دغالي ، خراف ، نعاج وقد كانت عملية التسمين تقتصر على عدد من تجار الأغنام في المحافظات الذين كانوا يشترون الخراف بأعمار مناسبة وبأسعار قليلة ويتركونها في البادية على المراعي ثم يبيعونها أو يربطونها في خانات التسمين لفترة بسيطة ومن ثم يبيعونها إلى تجار المفروق أو اللحامين كما كان البعض يلجأ إلى ترك المواليد مع أمهاتها إلى عمر 6 أشهر بدون حلاية وهذا النوع يسمى بالمهاجين حيث تصبح أوزانه مناسبة وصالحة للذبح مباشرة دون الحاجة إلى التغذية المركزة ولكن بعد ظهور الجمعيات التعاونية لتسمين الأغنام والموزعة في أغلب محافظات القطر والتي تضم أغلب المربين الذين كانوا يتعاطون هذه المهنة بشكل فردي ، وكانوا مرتبطين بشكل أو آخر مع تجار الأغنام والممولين الكبار ظهرت طريقة التسمين المركز وهي الأكثر شيوعاً حالياً والتي تعتمد على الأعلاف المركزة بشكل أساسي وعلى توفر رأسمال لشراء الخامية من الأغنام وتأمين العلف والحظائر والتسويق وربط أعداد وافية كي يستطيع المسمن التفرغ لهذه المهنة

3-2 السلسلة السلعية للتسمين المركز لأغنام العواس

يعرض الشكل 1-2 لمحة موجزة عن النظام السلعي للحم الغنم الحي، ونسب التدفق بين المتعاملين

الشكل 1-2 السلسلة السلعية للحم الغنم الحي 2005



المصدر: معد التقرير

يعتبر المربي أول المتعاملين في السلسلة التسويقية للحم الغنم الحي ، وهو يشرف على عملية تلقيح الأغنام وذلك بانتخاب كباش التربية ذات المواصفات الصحية الجيدة ، كما ويقوم باستبدال تلك الكباش كل ثلاث سنوات على الأقل وغالباً ما يكون الاستبدال من داخل القطيع حتى لاتدخل أمراض أو صفات وراثية غير مرغوب بها ، يفضل المربي الكباش التي تتراوح أعمارها بين سنة وثلاث سنوات عن الكباش الهرمة كما ويقوم بتقديم العناصر الغذائية اللازمة لكباش التربية وذلك حسب وزن الكباش والذي يتراوح بين (65- 85 كغ) كمية الغذاء المقدمة بين 1.5-2 كغ باليوم مع مراعاة العناصر الغذائية اللازمة (بروتين ، كلس ، فوسفور ، كاروتين وملح)

ويقوم المربي بالعناية بالنعجة الحاملة من حيث التغذية وأن تكون العلائق سهلة الهضم ما أمكن وأن تعطى النعجة احتياجاتها من المادة الجافة والبروتين والمواد المعدنية والفيتامينات والمياه ، كما يراعى زيادة المقننات الغذائية كما ونوعاً خاصة خلال الستة أسابيع الأخيرة من الحمل تعطى النعجة الحامل بمعدل 2.250 كغ باليوم للرأس موزعة كالتالي 1.5 كغ مادة جافة و 650 غرام نشاء و 100 غرام بروتين أما النعجة غير الحامل فتعطى العليقة التالية بمعدل 2 كغ يومياً موزعة 1.25 كغ مادة جافة 500 نشاء و 80 غ بروتين يتغذى الحمل على حليب أمه في الشهر الأول إرضاع كامل ومن نهاية الشهر الأول إلى الشهر الثاني نصف إرضاع وفي بداية الشهر الثالث تصبح التغذية معتمدة على العلف بشكل كامل.

بعد أسبوعين من الولادة يوضع لحملان التسمين خلطة علفية مركزة وقليل من الدريس وذلك لمدة عشرة أسابيع وتنمو الحملان بمعدل 170 غرام يومياً لتصل لوزن 20 كغ في هذه الفترة ، وفي هذه الحالة يجب أن يوضع لها أغذية ابتداء

من الأسبوع الثالث والرابع زيادة عن رضاعة الأم أي يجب أن تبدأ الفترة الأولى بمقدار 100 غرام معادل نشاء + 17.5 غرام بروتين مهضوم يومياً تزداد تدريجياً لتصل 600 غرام معادل نشاء 105 غرام بروتين مهضوم في الفترة 11-20 أسبوع . وفي هذه الفترة تنمو الحملان بمعدل 150 غرام يومياً لتصل لوزن نحو 30-35 كغ . في آخر الفترة يبيع المربي ذكور الأغنام إلى المسمنين مباشرة (50%) أو عن طريق الوسطاء (50%) هؤلاء الذين يقومون بنقل الخراف إلى أماكن التسمين لقاء عمولة قدرها 50ل.س للرأس ويمكن التمييز بين مربي القطاع التعاوني والذين يشكلون نسبة 70.6% من إجمالي المربين ومربي القطاع الخاص والذين يشكلون نسبة 29.4%

أما المتعامل الثاني في هذه السلسلة هو المسمن الذي يشتري الحملان من المربي بعمر 3-4 أشهر ويقوم بزيادة المقنن الغذائي اليومي بمقدار 50 غرام نشاء + 5 غرام بروتين مهضوم لتصل كمية العليقة المركزة إلى 2كغ يومياً ويمكن أن تنمو الحملان بمعدل 170 غرام يومياً . كما يقدم الماء والرعاية البيطرية خلال هذه الفترة ويقوم بعملية تسمين الخراف لمدة تتراوح ما بين 2-3 أشهر ثم يقوم ببيعها إما إلى تاجر الجملة (83%) للاستهلاك المحلي خارج السلسلة أو إلى المصدر 17% مع العلم أن غالب المسمنين هم مصدرين بنفس الوقت .

أما المتعامل الثالث في السلسلة فهو المصدر الذي يقوم بشراء الخراف واصل للحظيرة عن طريق وسطاء لقاء عمولة قدرها 50 ل.س للرأس الواحد ويسعر يتراوح ما بين 140 147 ل.س (130ل.س بالمتوسط) علماً أن أسعار الخراف تتأثر بالظروف المناخية وموسم البيع وكذلك السياسات التجارية المتعلقة بتجارة الأغنام (فتح أبواب تصدير الأغنام أو توقف التصدير) ، ويقوم بتقديم العلف المركز وبمعدل 1-1.5 كغ يومياً للرأس الواحد وأطول فترة زمنية يمكن أن يحتفظ المصدر بالخراف هي أسبوع واحد ، بعدها يقوم التاجر بنقل الأغنام إلى المحاجر الصحية في المنطقة الحرة ولمدة 15 يوم يقوم التاجر خلال هذه الفترة بتقديم العلف المركز وبمعدل 1-1.5 كغ يومياً للرأس الواحد بالإضافة للماء والرعاية البيطرية الناتجة عن فقدان الوزن بعدها يبدأ بإجراءات التصدير عن طريق المخلص الجمركي .

4.2 آلية العمل لتصدير ذكور أغنام العواس

تتم عملية تصدير الأغنام وقمع المخالفات حسب الخطوات التالية :

- 1- البيان الجمركي حسب النموذج المعتمد من قبل المديرية العامة للجمارك .
- 2- عملية توحيد البيان وتسجيله قبل عملية الكشف وذلك من النظام الجمركي .
- 3- لايحوز الكشف على الأغنام في الليل .
- 4- عملية الكشف تتم كالتالي:
 - أ- تتم عملية التقبين للشاحنات الفارغة .
 - ب- تحمل الشاحنات بالأغنام بعد إجراء الكشف واستثناء الرؤوس المخالفة (دون 38كغ) والإناث واستيفاء المخالفة عنها والمبينة لاحقاً .
 - ت- يضرب الرصاص على أبواب الشاحنات وخرطوم الهواء وحبل الشادر لسقف الشاحنات وذلك بعد ضبط العدد من قبل خفير التعداد .

- ث- يتم ترقيق الشاحنات من قبل خفير التعداد إلى قبان المصلحة ليتم ضبط وزنها محملة بالأغنام .
- ج- الوزن الصافي الناتج إذا كان مطابقاً للتصريح على البيان يتم عندئذ إتمام توقيع البيان ودخول الشاحنة في جدول الترفيق أما إذا كان هناك فرق في الوزن فيتم معالجتها كما هو وارد في الفقرة /5 .
- ح- لايجوز مغادرة الشاحنة للحرم الجمركي إلا بعد انتهاء البيان الجمركي وضمن قافلة الترفيق حصراً لأن الأغنام تدخل ضمن الترفيق الخاص وغير ذلك يعتبر هروب من القافلة.
- خ- إذا كانت الشاحنة محملة بالأغنام والماعز في آن واحد فيجب هنا وزن كل نوع على حدة والتأكد من الوزن الوسطي للرأس الواحد

5- آلية قمع المخالفات ضمن الحرم الجمركي واثناء عملية الكشف:

- أ- بالنسبة لمخالفات الرؤوس المخالفة يصف بشأنها البند 9/ج 2/ من دليل التسويات وبغرامة 40% من القيمة المخالفة وتستثنى الرؤوس المخالفة من التصدير وترد لصاحب العلاقة .
- ب- بالنسبة للإنثا هي من المواد الممنوع تصديرها وتحسب المخالفة على أنها تصدير تهريباً أي (3) أضعاف القيمة وتصادر الكمية المخالفة لدليل التسويات (حالات التهريب) .
- ت- بالنسبة لمخالفات الوزن الإجمالي للأغنام إذا كان فرق الوزن زيادة أو نقصان ضمن 20/1 أي 5% تعالج المخالفة وفق البند 11/أ من وبمخالفة 500 ل.س وتنزل الكمية الزائدة من الوزن على تعهد القطع .
- ث- بالنسبة لمخالفات الوزن الإجمالي للأغنام إذا كان فرق الوزن زيادة أو نقصان أكثر من 5% تعالج المخالفة وفق البند 9/ج 2/ من الدليل وبغرامة 40% من القيمة المخالفة وتنزل الكمية الزائدة من الوزن على تعهد القطع ويتم مخاطبة مكتب القطع في حالة الزيادة أو النقصان أكثر من 5% وذلك مراعاة لأنظمة القطع ولكي يستوفي مكتب القطع فرق القطع الأجنبي بالإضافة إلى الغرامة القانونية وهي 30% .

6- آلية قمع المخالفات خارج الحرم الجمركي:

- بعد خروج الشاحنات ضمن الترفيق تعتبر كافة المخالفات المذكورة أعلاه هي تصدير تهريباً وتستوفي المخالفات بغرامة وقدرها 3 أمثال القيمة والرسوم بالإضافة إلى مصادرة الكمية المخالفة (حالات التهريب في دليل التسويات)

7- تحسب القيمة المخالفة كالتالي:

$$\text{القيمة المخالفة} = \text{الوزن} * 2.5 * \text{سعر الصرف} * \text{معدل الغرامة}$$

الفصل الثالث – خصائص المتعاملين

1-3 مصادر المعلومات

تم جمع البيانات الأولية والثانوية من أجل إعداد الميزانيات الفردية لكل متعامل في السلسلة . جمعت البيانات الأولية خلال المسح الحقلّي الذي تم في ثلاث محافظات البادية وحلب وحماة . تم ملء الاستبيانات المخصصة لهذه الدراسة من خلال مقابلة ثلاثة مربيين في البادية ومحافظه حماة ومقابلة 16 مسمن يعملون في أنشطة التسمين في محافظتي حلب وحماة ، كما تم مقابلة ثمانية تجار ومصدرين أربع منهم في محافظة حماة وأربع في محافظة حلب ، إضافة إلى ذلك تم مقابلة مخلص جمركي الذي يتولى إجراءات معاملة الحجر والتصدير . أما المصادر الثانوية للبيانات فقد كانت البيانات الرسمية الصادرة عن وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي مثل أهم المؤشرات الفنية التي ورد ذكرها والإحصائيات الرسمية للإنتاج وأعداد رؤوس الأغنام وغيرها من البيانات اللازمة للدراسة والمتوفرة في سجلات وزارة الزراعة، بالإضافة إلى الإستعانة ببيانات وقرارات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية المتعلقة بقطاع الأغنام.

تم اختيار النظام الممثل وفقاً للمعايير التالية حسب حجم الحيازة ونوع العليقة والسوق المستهدفة . هناك نوعان من المسمنين حيازة صغيرة عدد الرؤوس أقل من 100 رأس وحيازة كبيرة عدد الرؤوس أكثر من 100 رأس وقد تم التركيز في هذه الدراسة على مسمنين الأغنام ذوي الحيازة الكبيرة لأن أغلب الحائزين الصغار غير متفرغين لعملية التسمين وإنما يمارسون هذا النشاط لزيادة مصادر الدخل وتنويعه بالإضافة إلى أن أغلب إنتاج الحائزين الصغار يذهب للسوق المحلية أو أن هؤلاء الحائزين يعملون بالتشارك مع مسمنين ذوي الحيازة الكبيرة . كما تم اعتماد نظام التسمين على العلائق المركزة وهذا النظام أكثر شيوعاً وأكثر استقراراً والسوق المستهدفة هي دول الخليج بشكل عام والسعودية بشكل خاص ، حيث أن المستهلك في تلك الأسواق يفضل لحم غنم العواس الحي وخصوصاً في المناسبات الدينية (مثل عيد الأضحى)

بعد جمع البيانات تم إعداد ميزانية نظام تسمين أغنام العواس المركز من خلال توليفة بين الميزانيات الفردية لكل متعامل معني بعملية إنتاج المنتج النهائي الرئيسي ابتداءً من مستوى المزرعة وحتى نقطة المساواة (المصدر .).

2-3 نظم التسمين

تبين أن هناك ثلاث طرق للتسمين أول طريقة هي التسمين على المراعي الطبيعية للخراف مع أمهاتها وتعتمد هذه الطريقة على مراعي البادية ومخلفات المحاصيل الأخرى وتعتبر هذه الطريقة اقتصادية لأن تكاليفها أقل من غيرها ولاتحتاج إلى حظائر ومستودعات كما أنها لاتحتاج إلى أعلاف إضافية إلا أنها في نفس الوقت غير مستقرة لاعتمادها على مراعي البادية وبالتالي على الظروف المناخية والهطولات المطرية كما أن هذه الطريقة لاتعتمد عملية التسمين الكامل بل غالباً ما تورد الخراف بشكل نصف مسمن وربما أقل من ذلك . الطريقة الثانية هي التسمين الإفرادي وغالباً

ما يقوم بهذه الطريقة الفلاح بهدف زيادة دخله وتأمين احتياجات عائلته من البروتين الحيواني وتعتبر أيضاً هذه الطريقة اقتصادية من حيث التكاليف حيث يتم تسمين الخراف على مخلفات البساتين من الخضار والأوراق والثمار ومخلفات البيادر والمنازل (تكامل بين الإنتاج النباتي والحيواني) . أما الطريقة الأكثر شيوعاً فهي التسمين المركز والتي تعتمد على الأعلاف المركزة بشكل أساسي وتوفر رأس المال من أجل تأمين العلف والحظائر والتسويق وتوفر أعداد وافية كي يستطيع المسمن التفرغ لهذه المهنة وهذه الطريقة هي موضوع البحث هذا . وبهذا يعرف النظام الممثل كالتالي السلسلة السلعية للحم العواس المسمن حيازة كبيرة والمصدر لدول الخليج .

الجدول 3-1 يبين المؤشرات الفنية المعتمدة من قبل وزارة الزراعة والمؤشرات المعتمدة في الدراسة

الجدول 3-1 المؤشرات الفنية للحم الغنم الحي 2006

المؤشرات المعتمدة بالدراسة	مؤشرات وزارة الزراعة	البيان
65%	65%	نسبة القطيع المنتج (الحلوب)
89%	80%	نسبة الولادات
5%	10%	نسبة النفوق في المواليد
5%	3%	نسبة النفوق في الأغنام البالغة
85%		نسبة المبيعات من الذكور

المصدر وزارة الزراعة 2006 والمسح الحقل

3-3 ميزانية المربي

تم إعداد الميزانية لنظام التربية المدروس متضمنة البنود التالية:

3-3-1 التكلفة الثابتة

تعرف التكلفة الثابتة على أنها التكاليف المدفوعة والتي لا تتعلق بمستوى الإنتاج . تعتمد التكلفة الثابتة من حيث المبدأ على القيمة الفعلية للأصل الثابت ، وعمره ، وقيمه المتبقية ، واهلاك رأس المال (منسوبة لخط الإنتاج الرئيسي %) ، والطاقة الفعلية والنظرية للإنتاج وذلك من أجل حساب القيمة الحالية للمعدات والتجهيزات اللازمة للمشروع ، ولذلك يتطلب تقييم المستلزمات والمدخلات الثابتة توفر معلومات حول مدة الاستخدام الفعلية للتجهيزات وقيمتها المتبقية. وتطبق معاملات استرداد رأس المال لتحديد التكاليف الثابتة السنوية للمدخلات الثابتة ومن ثم تحسب على أساس الميزانية (مثلاً للوحدة المعتمدة في السنة).

وفي هذا النظام تضمن حساب التكاليف الثابتة كل من تكاليف حظائر التربية وخزانات المياه ، إضافة لتكاليف الذكور والإناث التي أنجبت الحملان ، وقد تم اعتبار الأخيرة جزءاً من التكاليف الثابتة لأنها من تكاليف التأسيس وتدعى نفقة التأسيس للاستثمار . ومن أجل إجراء تحليل التكاليف للعوائد في ميزانية المربي ، تم بناء مصفوفة توضح نمو وتطور تركيب القطيع حيث تم التمييز بهذه المصفوفة بين جنس وعمر كل فرد من أفراد القطيع ، واعتبرت أي زيادة في حجم القطيع عائداً أما النقص في القطيع فاعتبر تكلفة يغطيها المربي بشراء حيوانات من خارج المزرعة ، كما تم افتراض

أن العمر الاقتصادي للنعجة 6 سنوات . وتعتمد المنهجية المتبعة في بناء تلك المصفوفة على مبدأ أن مخزون أول المدة لأي سنة هي أعداد الحيوانات في السنة السابقة مطروح منه أعداد الحيوانات النافقة والمبيعات .

3-3-2-2 بنية القطيع بالاعتماد على المؤشرات الفنية

عدد الذكور في سنة التحليل = (مجموع عدد نعاج القطيع بعمر 6 سنوات فمادون) * معدل الولادات / 2 * (1-معدل النفوق في المواليد)

عدد الكباش في سنة التحليل 2 وبعمر سنتين بمعدل كبش واحد لكل 40 نعجة

عدد الإناث في سنة التحليل = (مجموع عدد نعاج القطيع بعمر 6 سنوات فمادون) * معدل الولادات / 2 * (1-معدل النفوق في المواليد)

وبناءً على البيانات فإن (المزرعة الممثلة المدروسة لحساب التكلفة الثابتة مؤلفة من 150 رأس) 80 نعجة وكباشين أنتجوا 34 خاروف معد للتسمين وأن سعر النعجة الواحدة 6000 ل.س أي أن تكلفة النعاج $480000 = 80 * 6000$ وكباشين بسعر الكبش 10000 وبذلك تكون تكاليف التأسيس 500000 والقيمة المتبقية من تكاليف التأسيس (قيمة النعاج المنسق والكباش المنسقة 400000)

أما من حيث العوائد حسبت كما يلي :

بلغ عدد المواليد الجديدة 34 رأس بوزن 30 كغ وبسعر 117 ل.س للكغ الواحد

عدد النعاج الحديثة الولادة البالغة 27 رأس وبسعر 3000 ل.س للرأس الواحد

الصوف المنتج بلغ 2 كغ للرأس الواحد في العام الواحد وبسعر الكغ الواحد 35 ل.س

الحليب المنتج 0.5 كغ للرأس الواحد (بعد حذف كمية الحليب المخصصة لإرضاع المواليد) وعدد النعاج الحلوب 80 رأس وموسم إنتاج الحليب 100 يوم

أما الروث المنتج خلال العام الواحد يبلغ 9 م³ وبسعر 500 ل.س/م³

3-3-3 العمالة المباشرة

تشمل العمالة المباشرة كل العمالة المأجورة والأسرية المستخدمة لرعاية كامل القطيع وتقدر العمالة الأسرية على أساس أجور السوق. وتقسم العمالة غالباً إلى نوعين هما العمالة المؤهلة (QL) والعمالة غير المؤهلة (NQL) مع العلم أن كافة العمالة المستخدمة في مرحلة التربية هي عمالة غير مؤهلة (الراعي ، العلاف ، الجراز) كما حسبت الفترة الزمنية لكل نوع عمل على حدة وعلى مدار السنة.

3-3-4 المدخلات الوسيطة

تتضمن المدخلات الوسيطة الأعلاف المركزة والخضراء- والماء والكهرباء والرعاية البيطرية وتكاليف نقل العلف . كما تم التمييز بكميات العلف المقدمة حسب نوع وعمر أفراد القطيع.

يبين الجدول 1-3 التكاليف اللازمة لإنتاج 34 حمل (1020 كغ لحم) معد للتسمين حيث بلغت قيمة التكاليف 242.5 ألف ليرة سورية في حين بلغت العوائد 275 ألف وبذلك يكون إجمالي الربح 32450 ل.س أي بما يعادل 32 ل.س لكل 1 كغ لحم كما بلغت إنتاجية العامل 525 /كغ /بالسنة ومعامل تحويل العلف إلى لحم 4.7 أي أن كل 4.7 كغ علف تتحول إلى 1كغ لحم معد للتسمين.

الجدول 2-3 توزع التكاليف اللازمة (قيمة ونسبة) لإنتاج 1020 كغ لحم معد للتسمين لعام 2006 (ل.س)

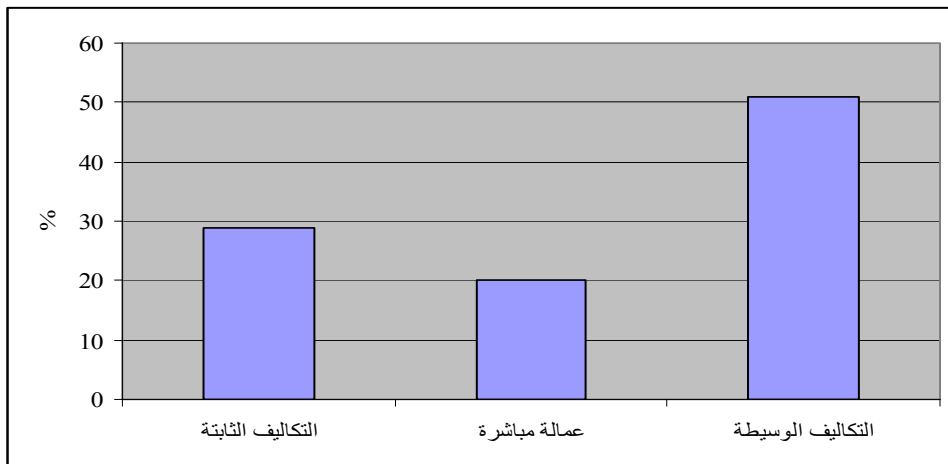
النسبة %	الكلية	مدخلات قابلة للتجارة	رأس المال	عمالة مؤهلة	عمالة غير مؤهلة	البيان
29	69875	17423	33564	2796	16092	التكاليف الثابتة
20	48800	0	0	0	48800	عمالة مباشرة
51	123876	45048	47541	5750	25536	التكاليف الوسيطة
100	242550	62471	81105	8545	90428	الكلية
	100	26	33	4	37	النسبة %

المصدر : معد التقرير

يعرض الشكل 1-3 حصة كل بند تكلفة من التكلفة الإجمالية على مستوى المربي (التكلفة الثابتة، العمالة المباشرة، المدخلات الوسيطة). على سبيل المثال ، إن الحصة الأكبر كانت للمدخلات الوسيطة وبنسبة 51% تليها التكاليف الثابتة وبنسبة 29% والعمالة المباشرة شكلت 20% من إجمالي التكاليف .

وزعت المدخلات الوسيطة على الشكل التالي 62% عليقة مركزة 24% مرعى و14% نفقات أخرى (ماء- كهرباء – هاتف – رعاية بيطرية – تكاليف نقل علف) كما كانت تركيبة العليقة المركزة على الشكل التالي 40% شعير ،16% نخالة أما التبن والكسبة فقد شكلت نسبة 30% .

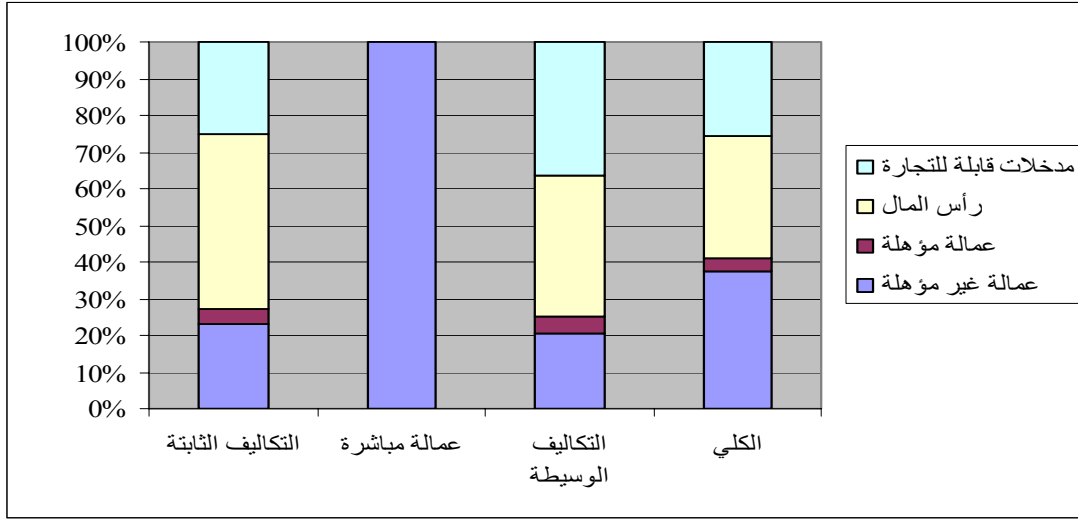
الشكل 1-3 نسب توزع التكاليف اللازمة لإنتاج 1020 كغ لحم معد للتسمين لعام 2006 (%)



المصدر : معد التقرير

الشكل 2-3 يوضح توزيع تكاليف المربي موزعة على أساس موارد محلية ومواد قابلة للتجارة ، ومن الواضح أن مشروع تربية الأغنام يعتمد بشكل أساسي على العمالة غير المؤهلة 37% ورأس المال 33% و 4% عمالة مؤهلة و 26% مدخلات قابلة للتجارة، وحيث أن غالبية العمالة هي عمالة عائلية لذلك يمكننا القول أن تربية الأغنام تعتمد بشكل رئيسي على استثمار كبير لرأس المال وتوفر العلف والرعاية البيطرية والخدمات الفنية (مدخلات قابلة للتجارة)

الشكل 2-3 نسب المدخلات القابلة للتجارة والمدخلات غير القابلة للتجارة على مستوى المربي لعام 2006 (ل.س لإنتاج 1020 كغ)

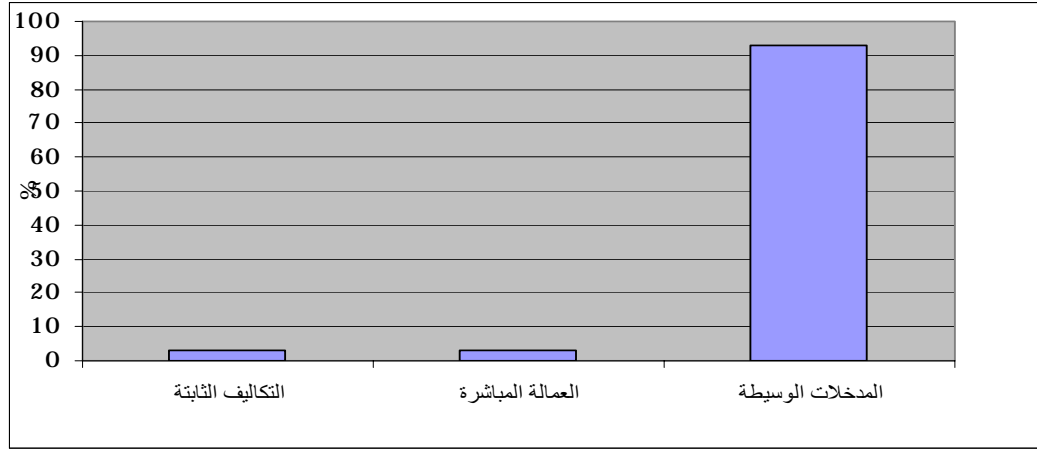


المصدر : معد التقرير

4-3 ميزانية المسمن

حسبت ميزانية التسمين ولعدة حظائر تضمنت كل ميزانية على حدة عدد الحملان المسمنة ومتوسط وزن الحملان قبل التسمين كما استخدمت المؤشرات الفنية الخاصة بكل مزرعة (معدل النفوق) وعدد دورات التسمين في العام الواحد ومعدل زيادة الوزن خلال دورة التسمين (96 يوم) كما حسبت تكاليف التسمين موزعة إلى تكاليف ثابتة وتكاليف متغيرة و عمالة مباشرة ومن ثم تم حساب تكاليف وعوائد 1 كغ لحم مسمن وذلك بأخذ متوسطات الميزانيات الإفرادية . يبين الجدول 3-3 التكاليف اللازمة لإنتاج 1 كغ لحم مسمن حيث بلغت قيمة إجمالي التكاليف 30 ل.س موزعة بالنسب التالية 93% مدخلات وسيطة و 3% تكاليف ثابتة و 4% عمالة مباشرة.

الشكل 3-3 نسب توزع التكاليف اللازمة لإنتاج 1 كغ لحم مسمن لعام 2006 (%)



المصدر : معد التقرير

شكل العلف نسبة 40% من إجمالي تكلفة المدخلات الوسيطة و14% آجار الأرض و14% رعاية بيطرية و14% أجزور نقل و18% مصاريف ماء وكهرباء ، أما التركيبة العلفية لدى المسمن كانت على الشكل التالي 63% شعير و11% كسبة و10% ذرة و10% نخالة و5% تبين و1% فتيامينات وأملاح معدنية . كما بلغت إنتاجية العامل 2153 / كغ /بالسنة ومعامل تحويل العلف إلى لحم بلغ 6 أي أن كل 6كغ علف تتحول إلى 1كغ لحم مسمن.

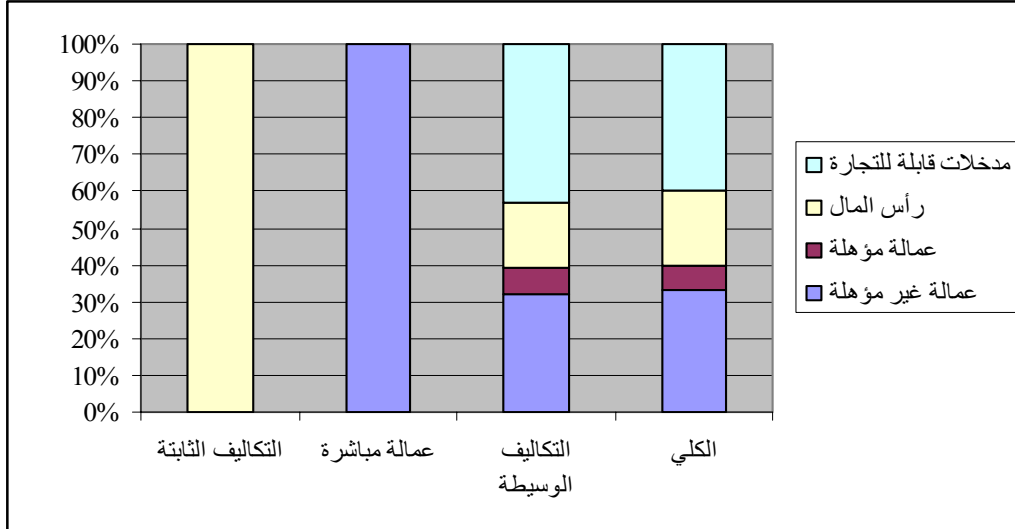
الجدول 3-3 توزع التكاليف اللازمة لإنتاج خراف مسمنة لعام 2006 (ل.س /كغ)

النسبة %	الكلي	مدخلات قابلة للتجارة	رأس المال	عمالة مؤهلة	عمالة غير مؤهلة	البيان
3	1	0	1	0	0	التكاليف الثابتة
3	1	0	0	0	1	عمالة مباشرة
93	28	12	5	2	9	التكاليف الوسيطة
100	30	12	6	2	10	الكلي
	100	40	20	7	33	النسبة %

المصدر : معد التقرير

أما نسبة استخدام الموارد المحلية من إجمالي التكلفة فقد كانت 18% (موزعة 66% عمالة و34% رأس مال) في حين أن المدخلات القابلة للتجارة بلغت نسبة 12% ونسبة السلعة الوسيطة 70% من إجمالي التكلفة والتي بلغت 100 في حين بلغت العوائد 130 ل.س (سعر مبيع 1كغ لحم مسمن) وبذا يكون الربح المحقق من 1كغ لحم مسمن 30 ل.س .

الشكل 3-4 نسب المدخلات القابلة للتجارة والمدخلات غير القابلة للتجارة على مستوى المسمن لعام 2006 (ل.س لإنتاج 1كغ لحم)



المصدر : معد التقرير

5-3 ميزانية المصدر

يحتفظ المصدر عادة بالقطيع المعد للتصدير لمدة لاتزيد عن أسبوع في حظائر خاصة تدعى المعازب يقوم خلالها بتقديم العلف والماء والرعاية البيطرية والجدول 3-4 يوضح التكاليف اللازمة لإعداد 1 كغ لحم حي للتصدير .

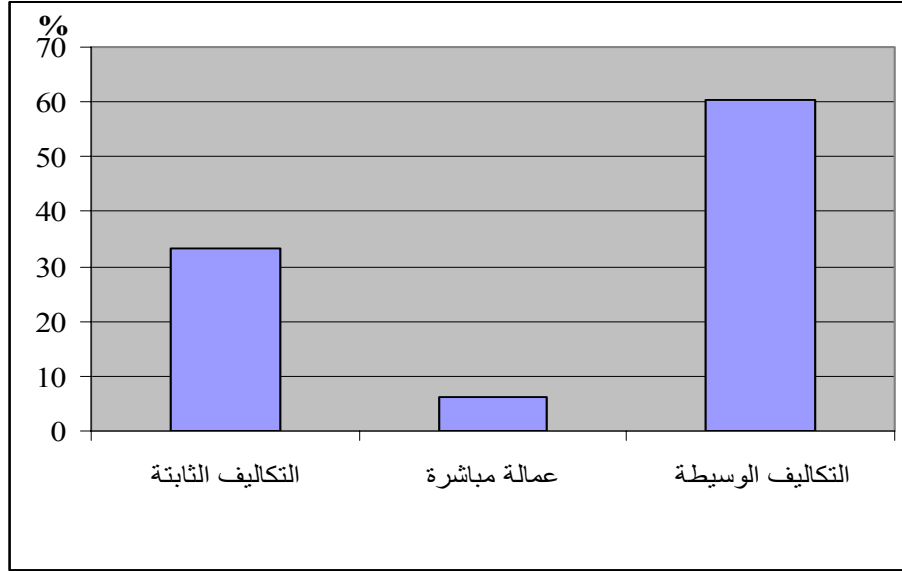
الجدول 3-4 توزيع التكاليف اللازمة لتصدير خراف مسمنة لعام 2006 (ل.س/كغ)

النسبة %	الكلية	مدخلات قابلة للتجارة	رأس المال	عمالة مؤهلة	عمالة غير مؤهلة	البيان
33	5.4	0	5.4	0	0	التكاليف الثابتة
6	1	0	0	0	1	عمالة مباشرة
61	9.8	7.4	0.9	0.3	1.2	التكاليف الوسيطة
100	16.2	7.47	6.3	0.3	2.2	الكلية
	100	45	39	2	14	النسبة %

المصدر : معد التقرير

وقد حسبت نسبة التكلفة الثابتة من إجمالي تكاليف المصدر وقد بلغت 33% والعمالة 6% ورأس المال 61% وهذا أيضاً يعني استثمار كبير لرأس المال.

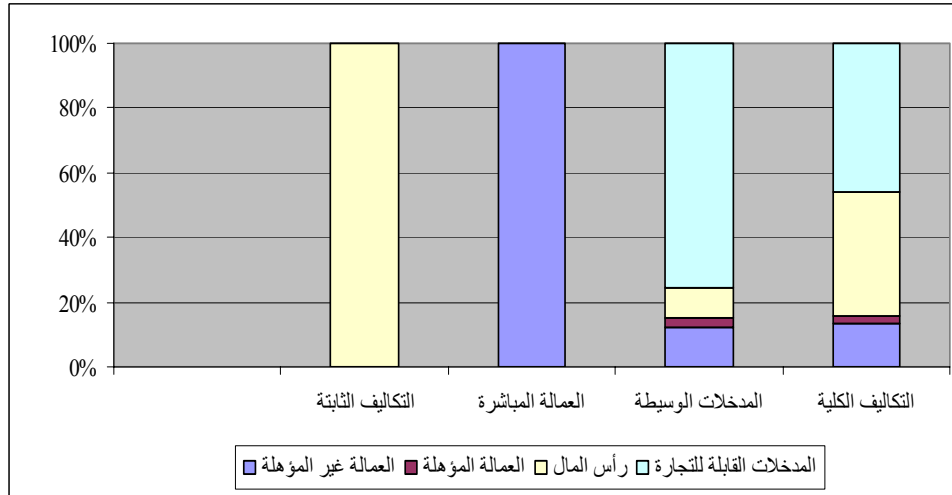
الشكل 3-5 نسب توزيع التكاليف اللازمة لتصدير 1 كغ لحم حي لعام 2006 (%)



المصدر : معد التقرير

أما توزيع التكلفة حسب الموارد المحلية والموارد القابلة للتجارة فقد شكلت 54% موارد محلية و46% مواد قابلة للتجارة.

الشكل 3-6 تكلفة المدخلات القابلة للتجارة والموارد المحلية على مستوى المصدر لعام 2006 (ل.س/كغ)



الفصل الرابع – الميزات النسبية للنظم الممثلة

1-4- مصفوفة تحليل السياسات

تعني الميزة النسبية الاستخدام الأمثل للموارد المحلية ضمن إطار التجارة الحرة والبيئة التنافسية . إن مفهوم الميزة النسبية يعتمد بشكل أساسي على مبدأ قدرة البلد على إنتاج السلعة بالاعتماد على مواردها المحلية (العمالة، رأس المال والأرض) لعرضها في السوق المحلية وتصديرها إذا أمكن، أو أن تستورد السلعة وتخصص الموارد المحلية لإنتاج سلعة أخرى تتمتع بميزة نسبية.

إن مصفوفة تحليل السياسات والمطورة من قبل إيرك مونك وسكوت باترسون عام 1989 هي أداة لتحليل الميزات النسبية وقياس الربحية الإجتماعية لنشاط إنتاجي ما وكذلك لقياس أثر التدخل الحكومي من خلال السياسات المطبقة على قطاع معين وأيضاً لقياس تشوهات الأسواق. الجدول 1-4 يوضح مصفوفة تحليل السياسات.

الجدول 1-4 مصفوفة تحليل السياسات

الارباح	التكاليف		العوائد	البيان
	الموارد المحلية	المواد القابلة للتجارة		
D	C	B	A	أسعار السوق
H	G	F	E	الأسعار الاجتماعية
L	K	J	I	التحويلات

يمثل السطر الأول من المصفوفة كافة التكاليف والعوائد محسوبة بسعر السوق وهو السعر الذي يدفعه المنتج أو أي متعامل من متعاملي السلسلة السلعية للنظام الممثل كما ويحدد العمود الأخير من السطر الأول الربح الذي يحدد فيما إذا كان هذا القطاع منافس أم لا .

يمثل السطر الثاني من المصفوفة كافة التكاليف والعوائد محسوبة بالأسعار الاجتماعية وهي الأسعار التي تسود في حال غياب التدخل الحكومي وتشوهات الأسواق وتحسب هذه الأسعار على أساس الأسعار الموازية للمدخلات القابلة للتجارة وتكلفة الفرصة البديلة للموارد المحلية ، ويقاس العمود الأخير من السطر الثاني الربح الاجتماعي أو بمعنى آخر كفاءة استخدام الموارد المحلية والميزة النسبية للنشاط الاقتصادي المعني.

أما السطر الأخير من المصفوفة فهو يقيس الفروقات بين التكاليف والعوائد المحسوبة بأسعار السوق والتكاليف والعوائد المحسوبة بالأسعار الاجتماعية.

إن تقدير العائد من النظام الإنتاجي بالأسعار الاجتماعية حسب على أساس أسعار المساواة، وحسبت أسعار المدخلات القابلة للتجار بالأسعار الاجتماعية بحسم أو إضافة الدعم المقدم أو الضريبة المفروضة على المدخل على التوالي.

ومن أهم نتائج تحليل مصفوفة تحليل السياسات هي الربحية (الاجتماعية، وصافي التحويلات) مع العلم أن هذه المصفوفة معدة بشكل يسمح بالتمييز بين التحويلات المتعلقة بالمنتج النهائي وتحويلات المدخلات القابلة للتجارة وتحويلات الموارد المحلية كلاً على حدة تظهر على شكل نسب ممثلة بمؤشرات المصفوفة مثل معامل تكلفة الموارد المحلية ، معامل الربحية الاجتماعية ، معامل الحماية الأسمية (DRC, PCR, NPC)

4-2- بيئة الاقتصاد الكلي

قدرت الأسعار في مصفوفة تحليل السياسات بالليرة السورية لذلك فمن المهم تحديد سعر الصرف من أجل تحويل قيمة المدخلات القابلة للتجارة في الأسواق العالمية مع ازدياد الاندماج لأنظمة أسعار الصرف ، يطبق سعر الصرف للمعاملات الخاصة على أساس سعر الصرف الاسمي السائد والمساوي لـ 51.5 ليرة سورية مقابل الدولار الأمريكي. ومع استقرار هذا السعر خلال العشر سنوات الماضية تم اعتماده السنة الماضية كسعر صرف فعلي (السعر الاجتماعي) . ولم يلاحظ أن هناك تشوهاً بين سعر الصرف الحالي وسعر الصرف الاجتماعي، لذلك استخدمت الدراسة نفس سعر الصرف بالأسعار الخاصة والأسعار الاجتماعية (51.5 ل.س/دولار امريكي).

أما بالنسبة لسوق رأس المال ، يعتمد حساب سعر الفائدة لرأس المال على سعر الفائدة السائد (الحالي) للدخار الخاص في البنوك السورية (7%) . وتقدر تكلفة الفرصة البديلة لرأس المال على أساس السعر الاجتماعي المقدر بـ 3% وهو سعر الفائدة المعتمد من قبل صندوق النقد الدولي(IMF) لتمويل المشاريع الصناعية لدول آسيا.

بالنسبة لسوق العمل ، من المفترض أن لا يكون هناك تشوه إضافة إلى توافق الأجور الحالية مع القيمة الفعلية للعمالة. وهناك معامل تصحيح بقيمة 22.5% مطبق على قيمة العمالة المؤهلة وذلك بسبب تعويضات التقاعد و الضمان الصحي.

بالنسبة للمستلزمات القابلة للتجارة الرئيسية مثل المدخلات الزراعية ، تم استخدام الرسم الجمركي الموحد لحساب السعر الاجتماعي. بالنسبة للسلع أو الخدمات المركبة ، مثل البناء أو مكننة العمالة يتم حساب السعر المثقل باستخدام الميزانية الأساسية المعدة لحساب معاملات التوزيع. وبالنسبة للطاقة إن المقارنة بين الأسعار المحلية والعالمية تبين أن هناك فرق 40% لصالح المتعاملين السوريين. هذا يعني أن هناك تحويل 40% من قطاع إنتاج الوقود إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى والتي تعتبر خسائر لهذا القطاع ناتجة عن عدم بيعه حسب الأسعار الموازية بالنسبة للأعلاف المركزة الفرق بين أسعار العلف المدعومة والموزعة من قبل المؤسسة العامة للأعلاف وسعر العلف في السوق أضيف على أنه دعم وبنسبة 35% .

4.3-أسعار المساواة (السعر المكافئ)

تستخدم أسعار المساواة للغم المسمن في الميزانية لتعكس التكلفة و العائد بالأسعار الاجتماعية حسب الوجهة التصديرية وبمرجعية الأسعار العالمية إن السعر المكافئ للمخرجات القابلة للتجارة هو السعر الذي يساوي السعر العالمي أو

الحدودي عند نقطة المساواة¹⁰ التي تأخذ بالاعتبار تكاليف النقل المحلي ، والتصنيع ، والتسويق. وتدعى الأسعار عند بوابة المزرعة بالأسعار المكافئة للاستيراد أو في بعض الأحيان الأسعار المكافئة الحدودية. ويتم حسابها من خلال الخطوات التالية:

طرحت كافة الرسوم وتكاليف النقل من سعر المساواة للحم الغنم الحي سيف (CIF) في الحدود السعودية وصولاً إلى الحدود السورية ومن ثم إلى حظائر الحجر الصحي في المنطقة الحرة القريبة من الحدود السورية حيث بلغ سعر المساواة التصديري 163 ل.س. للكغ الواحد بسعر السوق و 168 ل.س. بالسعر الإجماعي (الجدول 4-2).

الجدول 4-2 حساب الأسعار للحم الغنم الحي

البيان	الوحدة	مصدر المعلومات	الأسعار الخاصة	الأسعار الإجماعية
سعر سيف عند الحدود السعودية	ريال/كغ	بيانات	12	12
تكاليف السقاية	ريال/كغ	بيانات	0.14	0.14
أجرة الوسيط	ريال/كغ	بيانات	0.14	0.14
كلفة النقل	ريال/كغ	بيانات أو حساب	0.1	0.1
سعر فوب عند الحدود السورية	ريال/كغ	بيانات أو حساب	12	12
سعر الصرف (ليرة سورية /ريال سعودي)	ل.س./ريال	بيانات	14	14
فوب عند الحدود السورية	ل.س./كغ	حساب	168	168
الرسوم الثابتة			1	
رسوم المالية			2	
رسم المؤسسة العامة للحوم			0.04	
رسم غرفة التجارة			0.04	
رسم البنك			1	
رسوم السكك الحديدية			1	
رسوم التحميل			5	
إجمالي الرسوم			163	168
السعر المكافئ عند بوابة التحميل			163	168

المصدر: معد التقرير

4-4- مصفوفة تحليل السياسات للحم الغنم

يوضح الجدول 4-3 مصفوفة تحليل السياسات لنظام تسمين أغنام العواس المركز ويبين أنه باستخدام الأسعار الخاصة يحقق النظام ربحاً قدره 71 ليرة سورية/كغ، حيث تعتبر العوامل المحلية هي الكلفة الرئيسية. وتبقى كلفة هذه العوامل عالية باستخدام الأسعار الاجتماعية كذلك، ولكن الربح بالأسعار الاجتماعية أكثر (ب 22%). بالنسبة، هناك تحويل من هذا القطاع لباقي القطاعات الاقتصادية ويقدر 19 ل.س./كغ يعود السبب الرئيسي لهذا التحويل الضرائب المفروضة على هذا القطاع والتدخل الحكومي من خلال السياسات التي أثرت على العوامل المحلية (الضرائب المباشرة) وضرائب الاستيراد على المدخلات القابلة للتجارة .

¹⁰ نقطة المساواة هي النقطة التي يتنافس فيها العرض المحلي للإنتاج الرئيسي مع الإنتاج المستورد أو بدائله، تكون هذه النقطة عند بوابة المزرعة أو بوابة معمل التصنيع.

الجدول 4-3- مصفوفة تحليل السياسات للحم الغنم الحي المصدر إلى السوق الإقليمية في عام 2005 (ل.س / كغ)

الربح	التكاليف		العوائد	البند
	العوامل المحلية	المدخلات القابلة للتجارة		
71 D	132 C	56 B	259 A	أسعار السوق
90 H	117 G	57 F	264 E	الأسعار الإجتماعية
19- L	15 K	1- J	5- I	الفروقات

المصدر : معد : التقرير

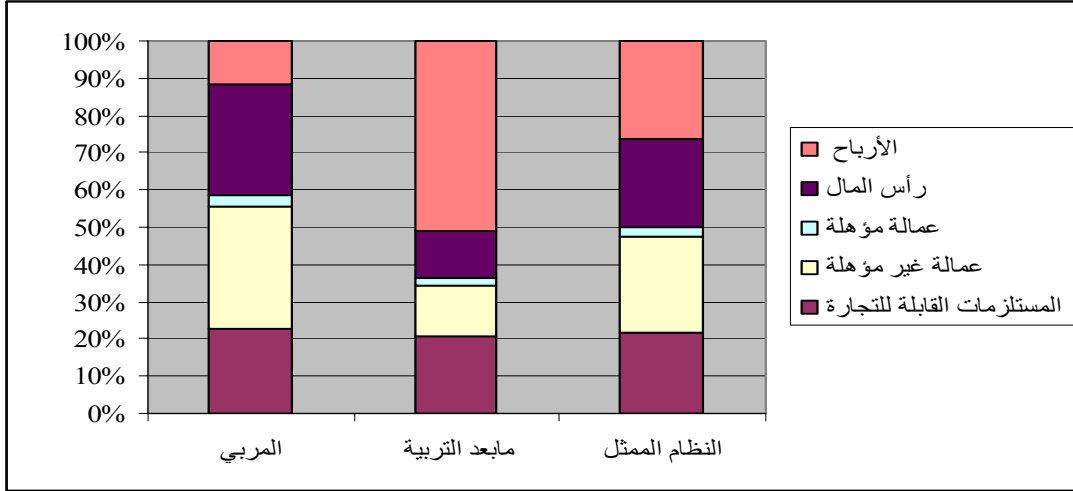
يوضح الجدول 4-4 ملخص ميزانية سلسلة لحم غنم العواس المسمن على العلائق المركزة موضحاً كلاً من العائد والتكاليف لإنتاج 1 كغ لحم مسمن (موزعة إلى موارد محلية و مواد قابلة للتجارة) والربح لكل من من المربي والمسمن والتاجر كلاً على حدة.

تحسب القيمة المضافة بطرح تكاليف المدخلات القابلة للتجارة من العائد وبذا فإن القيمة المضافة المتولدة عند المربي تساوي 33 ل.س بينما تلك المتولدة عند المسمن 118 ل.س وعند المصدر 156 ل.س وهذا يوضح أهمية التصنيع الغذائي والسلاسل السلعية بتوليد القيمة المضافة.

الجدول 4-4- ملخص ميزانية لحم الغنم الحي بسعر السوق في عام 2006 (ل.س / كغ)

النظام الممثل	مابعد التربية	الميزانية	الميزانية	المزرعة	البيان
		المصدر	المسمن		
259	163	163	130	166	1. إجمالي العوائد
163	163	163	130	70	الإنتاج الرئيسي النهائي
96	0	0	0	96	المنتجات الثانوية
189	116	146	100	143	2. التكلفة الإجمالية
	70	130	70		أ. السلع الوسيطة
0	0	0	0	0	(الضريبة+ ، الدعم-)
56	20	7	12	37	ب. المستلزمات القابلة للتجارة
132	26	9	18	106	ج. العوامل المحلية (QL, NQL)
66	13	2	11	53	عمالة غير مؤهلة
7	2	0	2	5	عمالة مؤهلة
59	12	6	6	48	د- رأس المال
71	47	22	30	19	3. الأرباح قبل الضريبة
0	0	0	0	0	4. الضرائب المباشرة
71	47	22	30	19	5. الأرباح بعد الضريبة

الشكل 4-1- توزيع العوامل المحلية والمستلزمات القابلة للتجارة حسب المتعاملين في عام 2006 (%)



5.4- أهم مؤشرات مصفوفة تحليل السياسات

بناءً على مصفوفة تحليل السياسات تحسب مجموعة من المؤشرات من أجل تقييم الكفاءة والميزات النسبية للنظام كما هو موضح في الجدول 4-3 والتي تكون أكثر فعالية عندما تجرى مقارنة بين أنواع مختلفة من السلاسل السلعية.

الجدول 4-5- مؤشرات مصفوفة تحليل السياسات للحم الغنم المورد إلى الأسواق الإقليمية (2006)

71	(D=A-B-C)	1. الربحية المالية (FP)
0.651	(C / " A-B "	2. معامل التكلفة على المنفعة بالأسعار الخاصة (FCB)
90	(H=E-F-G)	3. الربحية الاجتماعية (SP)
0.566	(G/ " E-F "	4. معامل تكلفة الموارد المحلية (DRC)
0.659	(" F+G " / E)	5. معامل التكلفة على المنفعة بالأسعار الاجتماعية (SCB)
-19	(L=I+J+K)	6. التحويلات (L)
0.980	(A / E)	7. معامل الحماية الاسمية (NPC) (يشمل الإنتاج الثانوي)
0.970	(A* / E*)	7أ. معامل الحماية الاسمية (NPC*) (الإنتاج الرئيسي النهائي فقط)
0.978	(" A-B " / " E-F "	8. معامل الحماية الفعال (EPC)
0.786	(D / H)	9. معامل الربحية (PC)
-0.072	(L / E)	10. معامل دعم المنتجين (PSR)
-0.074	(L / A)	11. معامل مكافئ دعم المنتج (EPS)

المصدر: معد التقرير.

- يعتبر نظام تسمين أغنام العواس نظام منافس ومريح حيث أنه يحقق أرباحاً بأسعار السوق وهذا يشجع المسمنين للاستمرار بهذا النشاط والتوسع به .

- الفروقات السالبة في سوق مدخلات الإنتاج وسوق المنتج النهائي يدل على أن هذه الأسعار مشوهة نتيجة السياسات المطبقة على هذا النظام مثل سياسات الضرائب المفروضة على هذا القطاع.
- معامل تكلفة الموارد المحلية وهي قيمة العوامل المحلية مقابل الفارق بين الإيراد مطروحاً منه المستلزمات القابلة للتجارة (DRC) $> 1 (0.625)$ ، أي أن سورية تتميز بميزة نسبية قوية بالنسبة لتسعين وتصدير خراف الأغنام إلى الأسواق الإقليمية. وبمعنى آخر أن تكلفة الموارد المحلية بالأسعار الاجتماعية لإنتاج وحدة واحدة من المنتج النهائي أقل من القيمة المضافة المتولدة عن إنتاج هذه الوحدة .
- نسبة التكلفة المنفعة المالية (FCB) $> 1 (0.659)$ أن تكلفة الموارد المحلية بأسعار السوق لإنتاج وحدة واحدة من المنتج النهائي أقل من القيمة المضافة المتولدة عن إنتاج هذه الوحدة وبما أن قيمة $> DRC$ من قيمة FCB هذا يعني أن تكلفة وحدة واحدة من القيمة المضافة أقل بالأسعار الاجتماعية من نظيرتها بالأسعار السوق
- بلغ معامل الحماية الاسمية (NPC) 0.980 مشيراً إلى أن هذا القطاع لا يلاقي دعماً حقيقياً بل على العكس فهناك ضرائب بمستوى 0.3% مفروضة على هذا القطاع وهذا يعني أن سعر المنتج النهائي في الأسواق العالمية أعلى من نظيره في الأسواق المحلية.
- بلغ معامل الحماية الفعال (EPC) 0.970 وهو يقارن بين القيمة المضافة بأسعار السوق والقيمة المضافة بالأسعار الاجتماعية وبما أنه أقل من 1 هذا يعني أن القيمة المضافة المتولدة بأسعار السوق أقل من تلك المتولدة بالأسعار الاجتماعية . أيضاً كون معامل الحماية الفعال أقل ولو بقليل من معامل الحماية الاسمية وهذا يشير إلى أن أغلب التشوه ناتج عن التشوه في سوق المنتج النهائي.
- بلغ معامل دعم المنتج -0.072. أقل من 1 مشيراً أن المنتج غير مدعوم ويدفع تكلفة إضافية وبنسبة 0.072 أعلى من التكلفة الحقيقية بالأسعار الاجتماعية.

6.4- نقاط التحول والتوازن

نقطة التحول هي النقطة التي تتساوى عندها العوائد والتكاليف المتغيرة. وقد حسبت لكل من معامل التحويل وسعر المنتج الرئيسي. ويبين الجدول الفرق بين قيمة نقطة التحول والقيمة الحالية كنسبة مئوية والتي تعتبر كمؤشر لحساسية كل متغير، كلما كانت النسبة أعلى كلما كانت نتائج مصفوفة تحليل السياسات أعلى في حساسيتها لهذا المتغير أو مجموعة المتغيرات. ويبين الجدول المذكور أنه في نظام التسعين المدروس تبقى الميزة النسبية محققة حتى لو انخفضت انتاجية المربي (1020 كغ) من اللحم بنسبة 86% (عندها يصبح معامل التحويل 874 كغ لحم لإنتاج 34 حمل معد للتسعين) وكذلك لو انخفض سعر كغ لحم مسمن من 130 ل.س كغ إلى 92 ل.س بنسبة 45% (باستثناء سعر السلعة الوسيطة) هذا بأسعار السوق في حين أنه بالأسعار الاجتماعية فهناك مرونة أعلى حيث أن أدنى انتاجية يستطيع المربي تغطية التكاليف المتغيرة هي 617 كغ وأدنى سعر هو 78 ل.س/كغ مع بقاء باقي عوامل الإنتاج الأخرى ثابتة

الجدول 4-6 نقاط التحول

بالسعر الاجتماعي	بسر السوق	
522	874	إنتاج اللحم
0.51	0.86	
78	92	سعر الناتج النهائي (ل.س/كغ)
0.37	0.45	

المصدر: جمعت وحسبت من قبل معد التقرير

تحليل الحساسية

اعتمدت أرقام مصفوفة تحليل السياسات ومؤشراتها على متغيرات تم أخذ قيمها الحالية حسب السياسات والفرضيات المطبقة في نفس الفترة وهذه المتغيرات هي:

- إنتاجية المربي
- تكاليف التأسيس
- الدعم على النخالة
- أسعار المساواة.
- الدعم على الشعير
- سعر الفائدة (بالسوق والاجتماعي)
- أسعار الصرف

إن العديد من هذه المتغيرات تتباين على مر السنين متأثرة بالظروف المناخية وتغيرات العرض والطلب في بالإضافة إلى عدم وثوقية تقدير العديد من التكاليف والأسعار الداخلة ضمن مصفوفة تحليل السياسات . كان من المهم إجراء تحليل الحساسية من أجل فهم حساسية مؤشرات مصفوفة تحليل السياسات لأي تغير في المتغيرات الألفة الذكر . وأهم المؤشرات المحددة للميزة النسبية التي أخذت بعين الاعتبار من أجل تقييم أثر تبدل المتغيرات عليها هي :

- معامل التكلفة على المنفعة بأسعار السوق.
- معامل تكلفة الموارد المحلية.
- معامل التكلفة على المنفعة بالأسعار الاجتماعية.
- معامل الحماية الفعال.
- معامل دعم المنتجين.

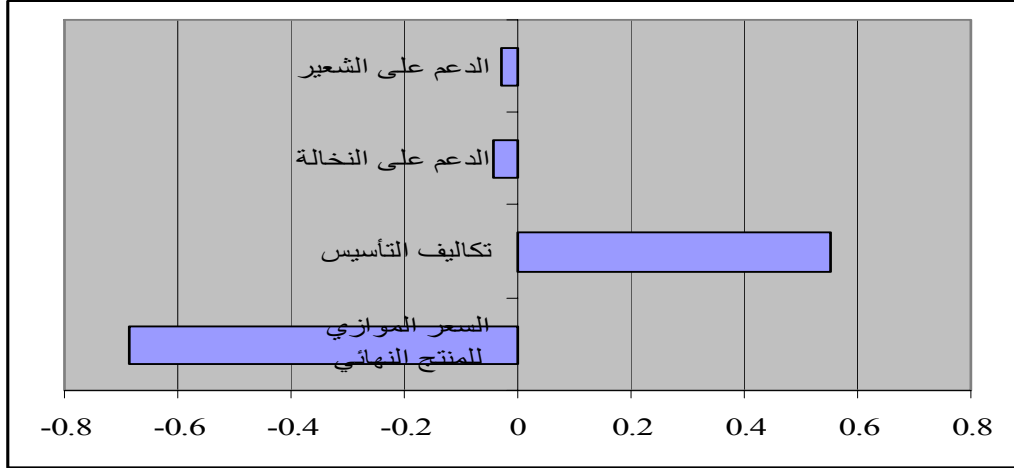
وباستخدام برنامج @ Risk يمكن تحديد التغير النسبي لأحد أهم مؤشرات مصفوفة تحليل السياسات منسوبا على التغير النسبي للمتغيرات المتعلقة بالإنتاج (إنتاجية المربي، معاملات التحويل، سعر الصرف، وأسعار المساواة) استخدام هذا البرنامج تبين أن احتمالية وجود ميزة نسبية في نظام تسمين أغنام العواس 100% حسب تغيرات البيانات الفنية السابقة ولل سنوات العشر السابقة الشكل (4-3) وكان أكثر المتغيرات تأثيراً على معامل تكلفة الموارد المحلية هو السعر

الموازي للمنتج النهائي وبمرونة قدرها -0.686 بمعنى كلما ازداد السعر الموازي بنسبة 0.686 تقل قيمة DRC بنسبة 1% (الشكل 4-8)

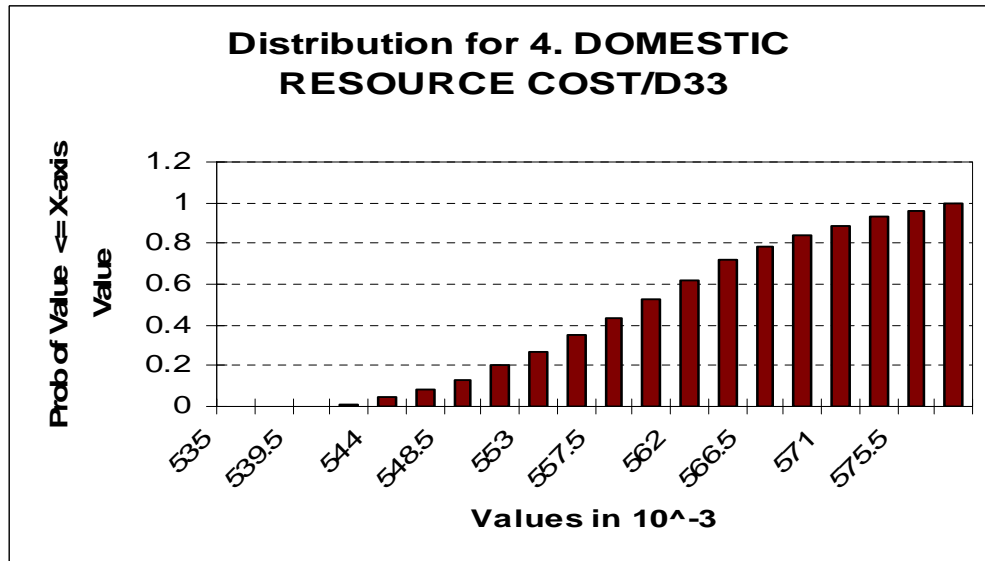
الجدول 7-4 مرونة معامل تكلفة الموارد المحلية بالنسبة لبعض المتغيرات

العلاقة	المرونة	المتغير
عكسية	0.686	السعر الموازي للمنتج النهائي
موجبة	0.55	تكاليف التأسيس
عكسية	0.044	الدعم على النخالة
عكسية	0.028	الدعم على الشعير

الشكل 2-4 أهم المتغيرات المؤثرة على معامل تكلفة الموارد المحلية



الشكل 3-4 تحليل الحساسية



الفصل الخامس – النتائج والتوصيات

النتائج:

تتمتع سورية بميزة نسبية في إنتاج وتسمين خراف أغنام العواس كما يمكن إيجاد فائض من الخراف المحلية للتصدير بحدود 2 مليون رأس سنوياً دون أن يتأثر السوق ويحافظ على توازنه .

التوصيات:

- تكوين احتياطي وطني من الأعلاف يكفي لمدة عام كامل كحد أدنى تحسباً للكوارث والجفاف
- تكوين احتياطي وطني من الأدوية واللقاحات
- صرف أدوية المعالجة بدوائر الصحة الحيوانية بشكل مجاني أو بأسعار رمزية .
- تحسين اللقاحات البيطرية المنتجة محلياً نوعاً وكماً .
- زيادة المقنن العلفي للأغنام بشكل يصبح 100 كغ كحد أدنى لرأس الغنم الواحد .
- العناية بالبادية وتوفير الخدمات البنية التحتية.
- تنظيم عملية الرعي بالبادية .
- التشدد بمنع التعدي على البادية بالزراعة والفلاحة مع العلم أن قرار منع الرعي مطبق استناداً إلى المرسوم 140 لعام 1970 والقانون 62 لعام 2006.

التوصيات الخاصة بآلية التصدير:

- إيقاف التصدير نهائياً لمدة أربعة أشهر متواصلة تبدأ في 1/15 ولغاية 5/15 من كل عام ريثما تكبر الخراف وتبلغ الوزن التصديري ولضبط عملية تهريب الإناث حيث يصعب التمييز بين إناث الأغنام وذكرها وهي صغيرة العمر والحجم .
- توزيع العدد الإجمالي المراد تصديره على ثمانية أشهر أي السماح بالتصدير بالتساوي بواقع 250 ألف رأس شهرياً حتى لاتحدث اختناقات واهتزازات في السوق المحلية من حيث أسعار الخراف واللحوم حفاظاً على مصلحة المنتج والمستهلك .
- البحث عن أسواق جديدة
- اقتراح سياسة إدارة المخاطر خاصة بالقطاع الزراعي (مثل سياسة تأمين الثروة الحيوانية ضد المخاطر)

• تحديد الوزن الإفرادي للخراف المعدة للتصدير بنفس أوزان الخراف المعدة للذبح المحلي بحيث لا يقل عن 40 كغ للرأس الواحد وبذلك يتوحد سعر الخراف بالسوق المحلية وينتهي وجود سعرين للخراف (ذبح – تصدير) يتأثر أحدهما بالآخر سلباً .

• حالياً يتم التصدير في القطر من خلال ثلاث مديريات جمارك وهي : مديرية جمارك دمشق – مديرية جمارك حلب – مديرية جمارك حمص . لذلك يجب مراعاة العدد الموافق على تصديره من كل مديرية جمارك حسب حيازة المنطقة من الأغنام وفق احصائيات وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي أي نسبة وتناسب على أن يؤخذ بعين الاعتبار ما يلي :

1. مديرية جمارك دمشق تمنح موافقات للتصدير حسب حيازة محافظات ريف دمشق – القنيطرة – السويداء – درعا
2. مديرية جمارك حمص تمنح موافقات للتصدير حسب حيازة محافظات حمص – حماة – اللاذقية – طرطوس .
3. مديرية جمارك حلب تمنح موافقات حسب حيازة محافظات حلب - إدلب - الحسكة - دير الزور - الرقة .

مع ملاحظة أن 75% هم من تجار الأغنام الحقيقيين من محافظة حلب ويصدرون من خارجها وبذلك لا يتركز التصدير من أمانة واحدة كما هو حاصل الآن حيث يتعذر على أي لجنة مهما بلغ عددها وخبرتها مراقبة أكثر من عشرة آلاف رأس يومياً وبالتالي يأخذ الخطأ محله بصورة تلقائية

• توحيد المعايير والقضايا الإجرائية في فروع المصرف التجاري في كل المحافظات لدى منح التسهيلات المصرفية لتجار الأغنام

• حصر تصدير الأغنام من أمانات جمارك من الدرجة الأولى على أن تكون مجهزة بعدد كاف من الزرائب لا يقل عن 25 زريبة تسمح بإنزال الأغنام وتحميلها وإطعامها وسقيتها وفحصها من الناحية الصحية البيطرية وتحديد عرقها وجنسها ووزنها لدى الكشف عليها ببيطرياً وجمركياً. ولتحديد إمكانية الأمانات وجاهزيتها للقيام بالعملية التصديرية تشكل لجنة لدراسة هذا الأمر ولتحديد الأمانات التي يسمح بالتصدير منها ولتطبيق الشروط الفنية والتعليمات والأنظمة النافذة تشكل لجنة من الجهات التالية :

1. وزارة الاقتصاد والتجارة
2. وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي
3. المديرية العامة للجمارك
4. اتحاد الفلاحين

وذلك لضبط العملية التصديرية بشكل كامل ودقيق

• حصر لجان الكشف على الأغنام المعدة للتصدير في الحرم الجمركي على الجهات ذات العلاقة وهي :

1. الجمارك وهي الجهة المسؤولة عن الكشف الجمركي والقضايا الإجرائية الأخرى
2. الصحة الحيوانية وهي المسؤولة من الناحية الفنية والصحة البيطرية

3. اتحاد الفلاحين كجهة رقابية ذات العلاقة بتربية الأغنام وكل ما يمت إليه بصلة

- التأكيد على تطبيق الأنظمة المرعية بعدم الكشف على الأغنام المعدة للتصدير بعد غروب الشمس منعاً للتلاعب بالجنس ونوع الأغنام .
- التأكيد على تطبيق الإتفاقية المبرمة بين وزارتي الزراعة السورية والسعودية المتضمنة حجر الأغنام قبل تصديرها لمدة لاتقل عن 15 يوم وإعطائها اللقاحات المتفق عليها. حيث لوحظ انتقال الأغنام المعدة للتصدير من محافظة إلى أخرى قبل تصديرها بساعات قليلة دون حجر أو رقابة صحية أو بيان نقل داخلي صادر عن الجمارك وهذا يقود إلى منع دخول الأغنام السورية إلى أراضي السعودية الأمر الذي ينعكس سلباً على ثروتنا الغنمية واقتصادنا الوطني .
- ضرورة الإسراع ببناء محاجر صحية بيطرية في المحافظات التي تقوم بتصدير الأغنام وخاصة محافظة حلب وبالتالي يتم التخلص من معظم المشاكل الفنية والإجرائية التي تحصل خلال عملية التصدير .

- D. Rama. *Agricultural Marketing and Processing*. 2000.
- Lancon, Frederic. *Comparative advantage technical note*. NAPC, 2004.
- NAPC. *SOFAS*. 2005.
- CIRAD "*Farm investment analysis*" 2005.
- NAPC. *SAT*. 2005.
- Ms Baghasa *Sheep Trade in Syria* 2005